المشاركة المجتمعية ودورها في النهوض بمؤسسات تربية الطفل ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) بمحافظة بورسعيد

إعداد

أ.د/ سعدية يوسف الشرقاوي
أستاذ أصول تربية الطفل
عميد كلية رياض الأطفال – جامعة بورسعيد

مقدمة

تتزايد موجة الرهان على إمكانية تنمية قدرات المشاركة الشعبية لمنظمات المجتمع المدني في مصر، وفرص استمرار قوة الدفع التي حصلت عليها كثير من مؤسساتها خلال السنوات الماضية، هذه الرهانات لا تمثل مغامرة غير محسوبة كما تشير بعض المؤشرات العامة الخاصة بقياس حدود فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، ولكنها رهانات تسند إلى مجموعة من المقومات الرئيسية التي شهدتها ساحة العمل الأهلي المصري خلال السنوات الماضية، والتي تصب جميعها في اتجاه تصاعدي واضح لدر المجتمع المدني الإصلاحي، ومن هذه المقومات ما يلى :

- تزايد الدلالات والمؤشرات الدافعة لتقديم المجتمع المدني المصري كمحدد لعملية التطور والتقدم وبناء مجتمع ديموقراطى، كسبيل لإعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع .
- تنامي دور المجتمع المدني كطرف فاعل وآلية للإصلاح والتمكين السياسي، لاسيما تفعيل مشاركة المرأة من خلال العديد من المؤسسات المرتبطة بالمجتمع المدني .
- اتساع أجندة المجتمع المدني لتشمل تنمية الوعي الحقوقي بعملية التنمية والارتقاء بمستوى التنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم وقضاياه .

وفي ضوء الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع المصري والتي أكدت على ضرورة الاهتمام بالتعليم وعلى حتمية تطويره، وما أكده إعلان رئيس الجمهورية أن التعليم هو المشروع القومي لمصر بما يكفل لمصر أن تساير ركب التقدم في القرن الحادي والعشرين .

أصبح من الضروري أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دورا فاعلاً في التعليم تساند به الجهود الحكومية، سواء من ناحية التمويل أم النواحي الفنية والتنظيمية المختلفة .

إن تنشيط دور المجتمع المدني في التعليم بصفة عامة وفي مرحلة ما قبل المدرسة بصفة خاصة يعد من الجهود المطلوب إنماؤها، حيث تقع هذه الجهود بين الجهد الحكومي وجهد القطاع الخاص، وحيث إن الجهد الحكومي يعانى من قصور في التمويل وجهد القطاع الخاص لا يستطيع أن يتحمل أعباؤه نسبة كبيرة من أبناء المجتمع المصري ولذلك تظهر أهمية وجود دور فاعل للمشاركة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، وبصفة خاصة مع زيادة السكان في العقدين الأخيرين وخضوع الموارد الاقتصادية للبلاد بين الصراع على إعادة بناء البنية الأساسية لقاعدة الإصلاح والاستجابة لمطالب قطاعات مختلفة كالصحة والسكان... الخ .

واقتضى ذلك أن يحتل التعليم مكانة غير متقدمة في سلم الأولويات التمويلية التي نجم عنها تدن في مستوى الخدمات التعليمية .

إن الجهود غير الحكومية كصيغة متحررة من القيد الحكومي ومبتعدة عن دافعية الرغبة في تحقيق الأرباح الكبيرة من تشغيل رأس المال الخاص تصبح هي الأقدر على التكيف والاستجابة السريعة لمتطلبات بيئتها، بالإضافة إلى أن تشغيل الاقتصادي لتلك الجهود غير الحكومية التطوعية غالبا ما تتصف بقوة الأداء وكفاءته ورغبة القائمين عليه من العمل لأجل الصالح العام، لذا تعد هذه الجهود من الصيغ الملائمة لتولى مسئولية تربية طفل ما قبل المدرسة من حيث تبنى إنشاء هذه المؤسسات وإدارتها.

مشكلة البحث :

تعد مرحلة طفل ما قبل المدرسة من أهم المراحل التي يمر بها الإنسان في حياته لكونها مرحلة حاسمة وقاعدة أساسية لتكوين شخصيته في المستقبل، ففي هذه المرحلة يكتسب الطفل كثيراً من المهارات الاجتماعية واللغوية والجسمية والحركية والانفعالية والتي يبنى عليها مهاراته الأكثر تعقيداً في المراحل المائية اللاحقة، ولذلك فإن هذه المرحلة العمرية (٤ – ٦) سنوات تستحق كل العناية والاهتمام وخاصة لي مستوى رياض الأطفال التي تمد الطفل بالخبرات الحياتية المختلفة، ومن ثم تساعده في بناء شخصيته وتطويرها وتحقيق نموه الشامل والمناسب لعمره الزمني وقدراته العقلية .

ومصر واحدة من دول العالم التي أبدت اهتماماً خاصا برياض الأطفال، ولاسيما في السنوات الأخيرة، حيث شهدت البلاد تقديم المزيد من الخدمات والاهتمامات بهذه الفئة لم تشهدها من قبل، وقد توج هذا بإصدار السيد/ رئيس الجمهورية إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته في السنوات من ١٩٨٩ – ١٩٩٩ وما انطوى عليه هذا الإعلان من الحفاظ على حياة الطفل والسعي الدائب من أجل توفير حياة أفضل له ووضع قضايا الطفولة في مكانة متميزة من سلم الأولويات، ثم تبع ذلك إصدار السيد رئيس الجمهورية إعلان العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته في السنوات من ١٩٨٩ – ١٩٩٩ وما انطوى عليه هذا الإعلان من الحفاظ على حياة الطفل والسعي الدائب من أجل توفير حياه أفضل له ووضع قضايا الطفولة في مكانة متميزة من سلم الأولويات، ثم تبع ذلك إصدار السيد رئيس الجمهورية وثيقة إعلان العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته وذلك بدءا من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٠ والتي تستهدف تكثيف جهود جميع الأفراد والهيئات الرسمية والأهلية لمتابعة التغيرات التي تفرضها الألفية الثالثة ومواجهتها، إضافة إلى إصدار قانون الطفل المصري عام ١٩٩٦م والتعديلات التي أدخلت عليه عام ٢٠٠٧م .

مما تقدم يدل على مدى إيمان القيادة السياسية للدولة بأهمية مرحلة رياض الأطفال وعلى أهمية أن ينشأ الطفل المصري التنشئة التي تجعله إنساناً يحسن استثمار قدراته العقلية والجسمية والروحية، وبالتالي يستطيع توظيف هذه القدرات لخير الطفل والمجتمع معا.

وعلى هذا أصبحت قضية التربية في الطفولة المبكرة قضية قومية مهمة، وأصبحت رياض الأطفال القنطرة الآمنة التي يعبر من خلالها الطفل بين الأسرة والمدرسة حتى يتكيف مع العالم الجديد ومع مجتمع المدرسة الذي له خصائصه ومطالبه التنموية .

ولقد تبع ذلك أن حظيت الطفولة المبكرة باهتمام بالغ من وزارة التربية والتعليم نظراً لأهمية هذه المرحلة ومدى خطورة إهمالها، ولهذا جاء الاهتمام في صورة إنجازات يمكن رصدها فيما يلي :

- تطور أعداد مدارس وفصول وتلاميذ رياض الأطفال من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٥، ففي العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ (المدارس٤٦٥- الفصول١٦٩٣- التلاميذ٧٦٧١٥) وفي العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (المدارس ٥٨٤٥- الفصول ١٦٧٣٥- التلاميذ٤٩٤٣٣٤)، ويتضح من ذلك أن النسبة المئوية للزيادة (المدارس ١١,٥٧% - الفصول ٨٨,٨% - التلاميذ ٥٥,٤%) .

- ويمكن أيضاً ملاحظة أن عدد المدارس قد ارتفع بما يعادل ١١ضعفاً، وعدد الفصول قد ارتفع بما يقرب من ٩ أضعاف، وزاد عدد المقيدين من الأطفال برياض الأطفال بما يعادل ٥ أضعاف، وكذلك من الملاحظ من قراءة هذه الأرقام أن نسبة كثافة الفصول قد انخفضت، وذلك يدل على تحسن الجودة في هذه المرحلة، وقد وضعت الوزارة إستراتيجية لاستيعاب ٣٠% من الأطفال عام٢٠٠٧ واستيعاب٦٠% منهم عام ٢٠١٠ و أن يتم استيعاب١٠٠% عام ٢٠١٥، ولكن للأسف الشديد لم تستطع الوزارة تنفيذ ما خططت له، حيث ان نسبة الاستيعاب الحالية في مرحلة رياض الأطفال حوالي ١٨,٦% حيث يبلغ إجمالي المقيدين ٤٩٤٣٣٤ طفلاً وعدد سكان هذه الشريحة العمرية يبلغ ٣١٦٥٤٢٠ نسمة، هذا بخلاف ما تستوعبه مؤسسات تربية الطفل التابعة للجمعيات الأهلية .

- عملت وزارة التربية والتعليم على إعداد خريطة قومية مدرسية لجميع فصول رياض الأطفال بالجمهورية، وهى مكملة للخريطة القومية المدرسية في مصر، ويتم حالياً جمع المعلومات والبيانات اللازمة عن ٤١٦٠ حضانة تابعة لوزارة التضامن الإجتماعى والجمعيات الأهلية، وهى تمثل نسبة ٦٠% من إجمالي عدد الحضانات

على مستوى الجمهورية، وجارى استكمال البيانات اللازمة للخريطة سالفة الذكر، كما تم إصدار القرار الوزاري رقم ١٨٨ في ٢٠٠٣/٩/٣ بشأن إنشاء مشروع لتنمية وتطوير الطفولة المبكرة في جمهورية مصر العربية، وإصدار اللائحة الداخلية للمشروع، وتبع ذلك افتتاح مركز للطفولة المبكرة بمدينة مبارك للتعليم بمدينة السادس من أكتوبر في ٢٠٠٣/١٢/٢٠ أثناء انعقاد مؤتمر وزارات التعليم في الدول الأكثر كثافة سكانية، وهذا المركز يتكون من ثلاث وحدات وهى وحدة التدريب المهني لإعداد معلمي رياض الأطفال، وروضة نموذجية، ومركز معلومات.

ولما كانت محافظة بورسعيد من المحافظات التي تعتمد في مشروعاتها التنموية على الموارد البشرية لكونها محافظة حضرية ساحلية أكثر من كونها محافظة ريفية لأن نسبة العمالة التي تشتغل بالزراعة من أبناء المحافظة مازالت محدودة للغاية، ولم تظهر الزراعة كأحد مصادر التنمية إلا في الآونة الأخيرة في إطار محدود، فهي تعتمد على الصناعة والتجارة بالمنطقة الحرة وخدمة السفن التي تمر بقناة السويس والسياحة بالإضافة إلى صيد الأسماك، مما يتطلب أن يكون التعليم مشروعاً استراتيجياً لهذه المحافظة ليصبح جزءا رئيسياً في عملية التنمية، كما أنه يمكن أن يقدم مصدراً من مصادر التنمية حيث يتيح فرص عمل كثيرة لأبناء المحافظة ويوفر هامش ربح للمستفيدين من أبناء المجتمع .

ولذا كان التساؤل الرئيس للدراسة الحالية هو:

ما أبعاد المشاركة المجتمعية المطلوبة للنهوض بمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) بمحافظة بورسعيد ؟

ويتفرع من الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما طبيعة مؤسسات طفل ما قبل المدرسة والحاجة الملحة لها " المفهوم – الأهداف ٠ التطور؟

٢- ما القوى والعوامل المجتمعية المؤثرة على مؤسسات طفل ما قبل المدرسة؟

٣- ما الإطار المفاهيمى للتخطيط الإقليمي للتعليم ودلالاته؟

٤- ما طبيعة المشاركة المجتمعية المطلوبة لضمان تحقيق مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة لأهدافها؟

٥- ما أهم متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية للنهوض بمؤسسات رياض الأطفال بمحافظة بورسعيد ؟

أهداف البحث :-

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على:

١- طبيعة مؤسسات طفل ما قبل المدرسة والحاجة الملحة لها " المفهوم – الأهداف – التطور.

٢- القوى والعوامل المجتمعية المؤثرة على مؤسسات طفل ما قبل المدرسة .

٣- توضيح ملامح الإطار المفاهيمى للتخطيط الإقليمى للتعليم ودلالاته.

٤- التعرف على طبيعة المشاركة المجتمعية المطلوبة لضمان تحقيق مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة لأهدافها.

٥- متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية للنهوض بمؤسسات رياض الأطفال بمحافظة بورسعيد .

أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث الحالي من :

١- طبيعة المرحلة العمرية التي يتعرض لها، حيث لا تندرج هذه المرحلة ضمن سنوات السلم التعليمي الإلزامي، فالالتحاق بهذه المرحلة اختياري بالرغم من أهميتها، وعدم استطاعة الجهود النظامية الرسمية استيعاب جميع أطفال هذه المرحلة اختياري بالرغم من أهميتها، وعدم استطاعة الجهود النظامية الرسمية استيعاب جميع أطفال هذه المرحلة برزت أهمية المشاركة المجتمعية لسد الفجوة بين الواقع والمأمول، ومن هنا كان إلقاء الضوء على مساهمات القطاع الأهلي لتحفيز الممثلين له في المشاركة في سد هذه الفجوة .

٢- دخول محافظة بورسعيد مجال الاستثمار منذ سبعينات القرن العشرين فقد كان لتناول تنمية الموارد البشرية أهميته لا تمثله من عمود فقرى في اقتصاد هذه المحافظة وبالتالي يمكن الوقوف على نقاط القصور الموجودة في هذه المرحلة العمرية وبالتالي التوصية بالعمل على سد أوجه القصور التي تم الوقوف عليها، وكذلك يمكن نقل تجربة هذه المحافظة إلى محافظات مشابهة أخرى ولا سيما وأن التوجه الإقتصادى المصري يتجه بحرية كاملة نحو اقتصاديات السوق الحر القائمة على كفاءة الموارد البشرية بالدرجة الأولى، وضرورة مشاركة المجتمع المدني في دعم التنمية بكافة عناصرها الماديةو البشرية .

منهج البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي حيث قامت بدراسة الإحصاءات السكانية على مستوى الجمهورية وعلى مستوى محافظة بورسعيد والإحصاءات الخاصة بمؤسسات تربية الطفل وتحليل القوانين الوزارية والتشريعات المرتبطة بمؤسسات تربية الطفل والمدرسة الابتدائية وقامت بتوضيح وتفسير القوى المؤثرة على الخدمة التربوية المقدمة لأطفال محافظة بورسعيد على مستوى رياض الأطفال محافظة بورسعيد على مستوى رياض الأطفال ومن خلال تخليلها ونقدها لكل هذه العناصر حاولت التوصل إلى ما يجب أن تكون عليه مشاركة المجتمع المدني لتدعيم مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بمحافظة بورسعيد .

الدراسات السابقة

أولاً : بعض الدراسات العربية :

١- دراسة سامح جميل عبد الرحمن، بعنوان " المشاركة الأهلية في التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية: دراسة حالة بمدينة ملوي " اهتمت هذه الدراسة بتوضيح دواعي وأهمية المشاركة الأهلية وغير الحكومية في مجال التعليم في مصر والجهود التعليمية للجمعيات الأهلية بملوي بمحافظة المنيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضعف الجهود الأهلية العاملة في مجال التعليم واقتصار

الجمعيات العاملة منها على المراحل التعليمية الأولى بهدف الربح على الرغم من سوء الخدمات التعليمية بها في ضوء معايير الجودة .

٢- دراسة عايدة أبو غريب، بعنوان " المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية " هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في بعض الدول النامية " هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تحسين جودة التعليم في بعض الدول النامية مثل أثيوبيا وكينيا وأوغندا وزيمبابوي، وبينت أن المجتمع يمكن أن يسهم في ذلك من خلال التمويل المالي والمشاركة في إدارة المدرسة و اتخاذ القرار والتجهيزات والمواد اللازمة و الضرورية، وأكدت هذه الدراسة على أن المدارس التي شاركت في مشروع المشاركة المجتمعية تسير بشكل أفضل، حيث زاد معدل حضور الطلاب بها وارتفعت نسبة النجاح بها وانخفض معدل التسرب وتحسنت العلاقات بين المدرسة والمجتمع .

٣- دراسة رسمي عبد الملك رستم وآخرون، بعنوان " تفعيل دور المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم " اهتمت هذه الدراسة بكيفية تفعيل الشراكة المجتمعية في المرحلة الثانوية وواقع دور الجمعيات الأهلية في تحسين الشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومستقبل الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية، وأوضحت هذه الدراسة أن الهدف الأساسي من الشراكة هو آن يعمل الآباء والمعلمون وأعضاء المجلس المحلى سويا لتحقيق مهام مشتركة وعامة لكل التلاميذ كي يحققوا النجاح المنشود .

٤- دراسة حنان إسماعيل أحمد، بعنوان " رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعي للفتيات في مصر " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في تعليم الفتيات في مصر، وتوصلت إلى العديد من التوصيات منها ضرورة العمل على تأكيد المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال مشاركة الآباء والمعلمين ومنظمات المجتمع المدني في التخطيط وصنع القرار والتمويل والتقييم، وهذا يؤدى إلى زيادة الطلب على التعليم وارتفاع مستوى الإنجاز لدى الدارسين ورفع مستوى المعيشة لدى الأسر والمجتمع ككل .

٥- دراسة على السيد الخشيبى، بعنوان " المشاركة المجتمعية في التعليم، الطموح، و التحديات " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاركة المجتمعية في التعليم، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية التزام وليست إلزام وأنها اختيارية وليست إجبارية، ومن ثم يجب التعاون بين المدرسة والأسرة والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية ذات الاهتمام بالتعليم ورجال الأعمال ذوى المعرفة والخبرة في مجال التعليم لتعميق المشاركة المجتمعية من خلال مساهمة هذه الفئات بالآراء والأموال والأجهزة والمعدات وتنفيذ بعض المشروعات المشتركة، كما توصلت الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية سوف تؤدى إلى إخراج منتج تعليمي ذي جودة عالية تتفق مع معايير الجودة الشاملة .

٦- دراسة المتولي إسماعيل بدير، بعنوان " المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المدار التعاونية " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بعض الخبرات والتجارب العالمية والمحلية في مجال المشاركة المجتمعية، وتسليط الضوء على المدرسة التعاونية كنموذج للمشاركة المجتمعية، والكشف عن بعض المعوقات التي تحول دون تطبيق المشاركة المجتمعية، والتوصل إلى بعض المقترحات والتوصيات لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم، وكان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة هو الحاجة إلى نشر ثقافة المشاركة المجتمعية فى التعليم، وكان من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة هو الحاجة إلى نشر ثقافة المشاركة المجتمعية بين التربويين والعاملين في الحقل التعليمي والمجتمع بأسره لضمان تقبلهم ومساندتهم للتطوير والتغيير، بما في ذلك الاهتمام بالموهوبين والمبدعين وذلك عن طريق وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال .

٧- دراسة عبد الرحمن أبو المجد رضوان، وناجى عبد الوهاب هلال بعنوان " المشاركة المجتمعية في التعليم في ضوء فكرة مجالس الأمناء والآباء والمعلمين – دراسة ميدانية " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف المشاركة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة، وعلى اختصاصات مجالس الأمناء والآباء والمعلمين، ودراسة واقع دور تلك المجالس ومعوقاته بمدارس محافظة قنا،

وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور هذه المجالس في تحقيق المشاركة المجتمعية، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن مجالس الأمناء تساهم بدرجة متوسطة في تقوية صلة المدرسة بالمجتمع المحلى وتشجيع الموهوبين من التلاميذ.

ثانياً : بعض الدراسات الأجنبية :

١- دراسة دبي إليس (Debbie Ellis)، بعنوان " تحسين نجاح الطلاب من خلال المدرسة والأسرة والمشاركة المجتمعية، اهتمت هذه الدراسة بكيفية تحسين مستوى أداء الطلاب داخل المؤسسة التعليمية بما يرفع من مستوى نسب النجاح من خلال التعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ستة عناصر يمكن بواسطتها تحقيق ذلك وهى: الاتصال الدائم بين الآباء والمعلمين، العمل التطوعي للآباء، ومساعدة الآباء داخل المنزل، وأن يدعم المجتمع المدرسي باستمرار، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء موقع لمدارس المشاركة المجتمعية على الشبكة العالمية ويكون لها بريد إلكتروني ورقم تليفون وذلك لتسهيل اتصال هذه المدارس ببعضهم البعض والاتصال بالمجتمع المحلى .

٢- دراسة ريتشارد هوجن (Richard P.Hogan)، بعنوان " صنع القرار المبنى على المشاركة المجتمعية: قيادة المديرين القائمة على تسيير الأمور وشعور المعلمين بالفاعلية " أشارت هذه الدراسة إلى أن المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المدرسية والمشاركة في التخطيط للبرامج المدرسية يساعد على تحسين أداء الطلاب، وطالبت الدراسة بضرورة إقناع المعلمين أن يعملوا كفريق واحد سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ واتخاذ القرارات، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلمين المشاركين في اتخاذ القرار يشعرون بأهميتهم ويثقون بأنفسهم وقدراتهم على إحداث تغيير في طلابهم، وكذلك فإن مشاركة الآباء والمعلمين في ظل قيادة ميسرة للأمور تؤدى إلى تحسين نتائج الطلاب .

٣- دراسة جويس ابستين (Joyce I.Epstein) ، بعنوان " المدرسة والأسرة والشراكة المجتمعية: إعداد المدرسة وتحسين المدارس " اهتمت هذه الدراسة بعرض الكيفية التي تمكن المعلمين والمديرين من صنع علاقة إيجابية وشراكة منتجة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلى ولذلك طالبت الدراسة بضرورة وجود

لـوائح قـوانين تـنظم المـشاركة المجتمعيـة وتقيـيم المـديرين للمعلمـين، كمـا رأت أن تفعيـل ذلـك يـتم عـن طريـق بعـض الممارسـات العمليـة مثـل إشـراك المعلمـين مثـل إشـراك المعلمين والآباء في العمل المدرسي والواجبات المنزلية .

٤- دراسـة ميفـز سـاندرز (Mavis G. Sanders)، بعنـوان " المـشاركة المجتمعيـة فـي المـدارس " ركـزت هـذه الدراسـة علـى أربعـة أنمـاط مـن أنمـاط المـشاركة المجتمعيـة وهـى رجـال الأعمـال والجامعـة والتعلـيم مـن أجـل خدمـة المجتمـع وتكامـل الخـدمات مـع المدرسـة، وقـد أوصـت هـذه الدراسـة بزيـادة المـشاركة المجتمعيـة فـي المـدارس لمـا لهـا من تأثير إيجابي على التلاميذ والمدرسين والمجتمع .

التعليق على الدراسات السابقة :

مـن خـلال اسـتعراض الدراسـات الـسابقة يتبـين أن المـشاركة الـشعبية مـن خـلال جهـود المجتمـع المـدني أصـبحت الآن ضـرورة ملحـة فـي جمهوريـة مـصر العربيـة، حيـث إن الحكومـة لا تـستطيع وحـدها فـي ظـل الجهـود الاقتـصادية الـصعبة التـي تعـانى منهـا الدولـة أن ترفـع مـن مـستوى العديـد مـن الخـدمات المقدمـة لفئـات الـشعب، كمـا بينـت الدراسـات أن مجـال التعلـيم بـصفة خاصـة يمكـن أن يكـون مجـالاً هامـاً مـن مجـالات المـشاركة الـشعبية حيـث إن أوليـاء الأمـور والأسـرة والجمعيـات الخيريـة وغيرهـا مـن مؤسـسات المجتمـع المـدني يمكـن أن يكـون لهـا دور فعـال فـي رفـع كفـاءة المؤسـسات التعليميـة وصـولا بهـا إلـى الجـودة المنشودة.

وحيـث إن ريـاض الأطفـال مـن المراحـل التـي يجـب أن تركـز عليهـا هـذه الجهـود حيـث إنهـا لـم تـدخل الـسلم التعليمـي بعـد وليـست ضـمن مرحلـة الإلـزام علـى الدولـة، ومـن هنـا كـان لابـد أن يكـون للجهـود الـشعبية دور هـام فـي الاهتمـام بتربيـة طفـل مـا قبـل المدرسـة وذلـك دعمـاً لجهـود رفـع مـستوى الأداء فـي مرحلـة الإلـزام وزيـادة فعاليـة مبـدأ تكـافؤ الفـرص التعليمية .

محاور الدراسة :

يدور البحث الحالي حول المحاور التالية :

١- طبيعة مؤسسات طفل ما قبل المدرسة والحاجة الملحة لها " المفهوم – الأهداف – التطور.

٢- المشاركة المجتمعية (مفهومها – استراتيجيات تطبيقها) .

٣- القوى والعوامل المجتمعية المؤثرة في مؤسسات طفل ما قبل المدرسة.

٤- الإطار المفاهيمى للتخطيط الإقليمي للتعليم ودلالاته .

٥- طبيعة المشاركة المجتمعية المطلوبة لضمان تحقيق مؤسسات تربية ما قبل المدرسة لأهدافها .

وفيمايلي عرض لهذه المحاور :

أولاً : طبيعة مؤسسات تربية الطفل والحاجة الملحة لها :

تبدأ فترة الطفولة المبكرة بنهاية العام الثاني من حياة الطفل، وتستمر حتى بداية العام السادس وتنقسم هذه المرحلة تربوياً إلى مرحلتين(٢ – ٤سنوات) مرحلة دور الحضانة، (٤ -٦سنوات) مرحلة رياض الأطفال ولكل منهما فلسفتها وأهدافها ومؤسساتها، وعلى أية حال فإن الدراسة الحالية تهتم بالمرحلة الثانية .

وتتميز هذه الفترة الحاسمة من حياة الطفل بمواصفات عامة تميزها عن غيرها من الفترات في الحياة الإنسانية، ولقد اشتقت هذه المواصفات من التسميات الخاصة التي يشيع إطلاقها على هذه المرحلة من جانب كل من الآباء ورجال التربية وعلم النفس، والتي كثر استخدامها من جانب كل منهم والتي منها أنها فترة العمر المشكل Problem Age، وهذه التسمية أطلقها الآباء والمربون من مشكلات كثيرة في التعامل والتفاعل مع أطفال هذه المرحلة. وتزداد هذه المشكلات عاماً بعد آخر حتى يصبح السلوك المشكل أكثر توقعاً من السلوك الطبيعي نتيجة للظروف التربوية غير الملائمة التي يتعرض لها الطفل في هذه المرحلة .

ويسمى هذا العمر أيضاً بعمر التقليد Imitationage لأن أطفال هذه المرحلة يميلون لتقليد غيرهم في الحركات والحديث، والملبس والمظهر والمأكل. ولذا فإن من أهم واجبات المحيطين بهم التحلي بالعادات الحسنة والابتعاد عن الكذب والتصرفات التي يودون ألا يكتسبها أطفالهم، وبمعنى آخر أن يكون الآباء والمعلمون " القدوة الحسنة" فيما يفعلون أمام أطفالهم .

كما أن هذا العمر يسمى أحياناً بعمر الابتكار والإبداع Creative Age، ذلك لأن الكثير منهم يستخدمون خامات البيئة في اللعب ويتفننون في ذلك، ولذا فإن من أهم واجبات المحيطين بهم العمل على تنمية مواهب أطفالهم واكتشاف ميولهم وإكسابهم المهارات المختلفة وعدم تعريضهم للإحباطات المتكررة التي قد تمنع ظهور هذه المواهب وتقتلها في نفس الطفل .

ومن هذه التسميات، يظهر بوضوح أن لهذه المرحلة طابعاً خاصاً يميزها عن غيرها من مراحل النمو الإنساني وأن لها مواصفات عامة تحددها وتفصلها عن غيرها من فترات الحياة الإنسانية، مما يلزمنا جميعاً بأن نولى أطفال هذه المرحلة عناية خاصة، وأن نخطط لتربيتهم وأن نقدم لهم البرامج التربوية والنفسية التي تستثير ميولهم، وتفجر من طاقاتهم، وتنمى من قدراتهم، وتصقل مواهبهم حتى نعد الركيزة الأساسية لمجتمع صالح ومواطنين أسوياء.

ولقد أكد المهتمون بالأطفال، والقائمون على تربيتهم وتوجيههم في مرحلة الطفولة المبكرة أن التعلم واكتساب الخبرات والمهارات الحياتية يتم داخل المدرسة وخارجها، وأن المنزل ليس بأقل أهمية من المدرسة في هذا الصدد، إذ أن العالم "فردريك فروبل" والذي يعتبر الأب الأول لرياض الأطفال في العالم، وقد صور المنزل بأنه المحتوى المناسب للتعليم، وصور الآباء بأنهم المعلمون اللائقون لأطفالهم، وصور مرحلة الطفولة بأنها أنسب المراحل لبداية تعليم الطفل، وأكد على أن كل طفل يستخدم نشاطه الفسيولوجي والحي في عرض أفكاره ومشاعره، وفي التعبير عن رغباته واتصاله بمن حوله .

ولذا فإن من أهم وجبات الآباء والمربين الإلمام بطبيعة نمو الطفل، ومعرفة خصائصه ومواصفاته حتى يكونوا على وعى كامل بكل ما يحدث لأطفالهم ليتمكنوا من

توجيههم التوجيه المناسب، ومن هنا تتضح أهمية مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة وضرورة الاهتمام بها .

١- مرحلة تربية طفل ما قبل المدرسة (مفهومها – أهميتها) : -

تعتبر مرحلة ما قبل المدرسة الفترة التكوينية الحاسمة من حياة الإنسان الفرد، ذلك لأنها الفترة التي يتم فيها وزرع البذور الأولى للشخصية التي تتبلور وتظهر ملامحها في مستقبل حياة الطفل، وهى الفترة التي يكون فيها الطفل فكرة واضحة وسليمة عن نفسه، بما يساعده على التكيف مع ذاته ومع المجتمع .

ومرحلة ما قبل المدرسة تعد من أهم فترات الحياة الإنسانية، وذلك لأن ما يحدث فيها من نمو يصعب تقويمه أو تعديله في مستقبل حياة الفرد، بل إنه قد يشوه من الإطار العام لشخصيته، فتهتز صورته أمام نفسه وأمام الآخرين، وينمو ليصبح غير سوى، مضطرباً أو منحرفاً أو مريضاً نفسياً، لكل ما تقدم وغيره اهتمت جميع الدول المتقدمة بالطفولة والأطفال، وأصدرت التشريعات المختلفة التي تنظم حقوق الطفل بما يمكن كل طفل من الحياة الحرة السوية، ويساعده على ممارسة حقوقه كمواطن في الدولة .

والواقع أن لمرحلة ما قبل المدرسة أهمية خاصة تستمدها من الآتي:

١- تعتبر مرحلة ما قبل المدرسة الفترة الحاسمة التي تتكون خلالها المفاهيم الأساسية للطفل بما يساعده على الاتصال مع الآخرين وفهميهم والتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية، حيث يكون كل طفل لنفسه ما يسمى ببنك المعلومات Information Bank، والذي يستطيع تطويره في المستقبل بما يساعده على مسايرة التطور والنجاح في التعليم وتحقيق الآمال .

٢- يتطور النمو اللغوي للطفل تطوراً سريعاً خلال الفترة من الميلاد حتى العام السادس من حياته حيث يمر بأقصى سرعة له خلال فترة ما قبل المدرسة أو مرحلة الطفولة المبكرة .

٣- نمو مخ الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة (٤-٦سنوات) في غاية من الحساسية مما يؤثر بدرجة كبيرة على تخزين المعلومات والخبرات ورموز الأشياء لاستخدامها في اكتساب الخبرات في المستقبل وتفسيرها والتعامل معها. لذا يجب استغلال هذه

الفترة استغلال ذهبياً وتشجيع الطفل على الحفظ وتدريبه على استعادة المعلومات وتذكرها واستخدام أساليب التعزيز الإيجابي لمساعدته على ذلك .

٤- يتمكن طفل ما قبل المدرسة من التركيز على الملامح الرئيسية المميزة للأشياء والأفراد والأماكن في البيئة المحيطة به، ولكنه يحتاج لبعض التلميح لمساعدته في التعرف على كل منها، ويجب أن تمكنه من ذلك وتساعده على الإلمام ببيئته وفهم معالمها الرئيسية .

٥- ينتهي طفل ما قبل المدرسة من تكوين الأسس ووضع القواعد اللغوية التي يتبعها خلال العام الثالث من عمره، وذلك بالرغم من أن شكل مفرداته اللغوية يكون مشوشاً وغير واضح المعالم .

٦- يستطيع أطفال ما قبل المدرسة الربط بين الأسباب ونتائجها بحيث يتمكنون من ترتيب مادتين أو ثلاث في تسلسل منطقي سليم .

٧- يتصف خيال أطفال ما قبل المدرسة بالخصوبة المفرطة، ويرجع ذلك لنقص خبراتهم الحسية بالمقارنة بخبرات من هم أكبر منهم سناً،وعدم قدرتهم على التفرقة بين الحقيقة والخيال .

٨- يصعب على طفل ما قبل المدرسة تطويع حديثه بما يتناسب مع ميول وحاجات مستعمية، وذلك لأن حديثه يتمركز حول ذاته، ولذا لا نجده يظهر إلا القليل من المنطق في حديثه.

٩- يكون مدى انتباه طفل ما قبل المدرسة قصيراً للغاية خلال هذه الفترة، ولهذا يجب العمل على استثارته وتشويقه باستخدام مثيرات خارجية سمعية، وبصرية، وحركيه بما يشد انتباهه وبعيدة لمتابعة ما قدم له، ونجد به للمتابعة ويساعده على التركيز الإرادي .

١٠- يكون النمو العقلي في منتهى السرعة خلال فترة ما قبل المدرسة، حيث أكد بلوم أن ٥٠% من النمو العقلي للطفل يتم فيما بين الميلاد والسنة الرابعة من العمر، و٣٠% من النمو العقلي يتم فيما بين العام الرابع والثامن من حياة الطفل، و٢٠% من هذا النمو يتم ما بين العام الثامن والسبع عشر من حياته.. أى أن ما

يقرب من ٧٠% من النمو العقلي للطفل يتم بصورة نهائية خلال فترة الطفولة المبكرة والتي تقابل مرحلة ما قبل المدرسة، فهل لنا نحن الكبار أن نتدخل لدفع الطفل لاستخدام قدراته وطاقاته العقلية، أم ننتظر حتى نهدرها.

١١- سنوات الطفولة هى الفترة الحرجة التي يتم فيها إرساء أهم معالم شخصية الطفل ليتحدد إطارها، وتتضح معالمها عاما بعد آخر، ليصبح الطفل إيجابياً أو سلبياً، شجاعاً أو جباناً، واثقاً من ذاته أو متردداً، وذلك تبعاً لنقاوة وجودة البذور التي تغرس خلال هذه الفترة التكوينية الحاسمة .

١٢- تعتبر سنوات الطفولة المبكرة العمر الأمثل لتعلم واكتساب المهارات المختلفة، وذلك لأن طفل ما قبل المدرسة يستمتع بتكرار أي عمل حتى يتمكن من إتقانه والنجاح فيه، ولا يمل القيام به، ولذا كان على المحيطين بالطفل تدريبه على اكتساب المهارات الحسية والحركية والاجتماعية والمعرفية، بما يساعده في الاعتماد على النفس مستقبلاً، ويمكنه من الاستفادة من قدراته وحسن استخدام طاقاته الذاتية .

١٣- تتحدد الإتجاهات الأساسية للطفل خلال السنوات الست الأولى من حياته، من خلال المشاعر التي يشعر بها، والتصرفات التي يقوم بها، والنماذج التي يسمعها والكبار الذين يقلدهم.

١٤- سنوات الطفولة المبكرة هي الفترة الحيوية لتكوين الضمير الخلقي والوازع الديني للإنسان الفرد من خلال علاقته مع المحيطين به في المستقبل، وتحديد " الحلال والحرام" و " الصواب والخطأ" و " الممنوع والمرغوب" و " المقبول والمرفوض"، ليتبلور لدى الطفل الدافع القوى الذي يوجهه إلى مستقبل حياته بعيداً عن أعين الكبار وسلطاتهم .

١٥- سنوات الطفولة هي الفترة التي يجب الكشف فيها عن الابتكار والإبداع لدى الطفل، وذلك إذا مكناه من الحركة والاستكشاف، وأعطينا له الحرية للتجريب والممارسة والعمل، وخففنا من وطأة الإحباطات المتكررة التي يتعرض لها بين

الحين والآخر، واستثرناه بالمثيرات المتعددة التي تحرك قدراته وتدفعه للتفكير والابتكار .

مما تقدم يتضح أن السنوات الأولى من عمر الطفل (مرحلة ما قبل المدرسة)، تعتبر من أهم فترات الحياة الإنسانية، وخاصة أن أطفال اليوم يعيشون في عالم الأرقام والمفاتيح الإلكترونية لتصل إليهم أحدث الابتكارات، وآخر الاختراعات، ومن واجبنا تنمية عقولهم وشحذ حواسهم، وتعريضهم للبرامج التربوية والنفسية المواجهة لخدمتهم، والهادفة لسد نواقص نموهم، ومساعدتهم على تحقيق النمو المتكامل السليم .

ب- الأهداف العامة لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة :

من أبرز أهداف مؤسسات طفل ما قبل المدرسة :

١- تنمية الشعور بالثقة لدى الطفل وتقدير الذات :

من أولى مهام الروضة أن تنمى في الطفل شعوره بالثقة في نفسه وفي الآخرين من حوله، فهو في سنواته الأولى يثق بكل من يرعاه ويعتني به، ففي بداية حياته نجد أن علاقة الطفل بأمه تتميز بالحرارة ودفء تعاملها معه بغض النظر عن مزاجه ومظهره ترسى حجر الأساس في إدراكه معنى الثقة. كما يتأثر بعد ذلك بنوع العلاقة التي تسود بين أفراد العائلة في بناء علاقاته مع الآخرين، فإذا كانت ممتعة رضي عنها وعن نفسه، وعندما ينتقل الطفل إلى رياض الأطفال نجد الطفل إذا شعر أنه موضع اهتمام المعلمة وأنها تخاف عليه، قوى ذلك من شعوره بالأمن في بيئته الجديدة، ومن ثقته بنفسه، وعليه كان من واجب الأم ومعلمة الروضة المحيطين بالطفل بصفة عامة أن يتصرفوا بحذر أمام الأطفال وأن يفكروا في كل خطوة يخطونها تجاههم .

٢- نزوغ الطفل إلى الاستقلال :

من أبرز حاجات الطفل الشعور بالاستقلال وبناء الثقة بنفسه وفي الآخرين بتوليه زمام المبادرة، وتزداد هذه النزعة عنده كلما قويت ثقته بنفسه، وتصبح لديه رغبة في اكتشاف ما حوله من الناس والأشياء، وفي استخدام ما لديه من مهارات وقدرات، وإذا أراد الآباء والمعلمات أن يعتمد الطفل على نفسه، لابد أن يفسحو له المجال ليمارس ما

يستطيعه من الأعمال، وأن يشعروه في الوقت نفسه بأنه شخص قادر على أن يقرر ما يتعلق به بنفسه ويمنحوه حرية الاختيار، مع ضرورة أن يعلموه في نفس الوقت أن هناك حدودا مرعية لا يستطيع تخطيها، مع ضرورة أن يعلموه في نفس الوقت أن هناك آداباً عامة، وقواعد سلوكية يلزمه عليها الكبار.

٣- استكشاف الطفل لبيئته المحيطة :

يبدأ الطفل في معرفة بيئته من خلال الأدوات التي يستخدمها والتجارب التي يمارسها أو يراقب الغير بممارستها، فهو يتفحص ويختبر بإرادته كل جديد بشغف زائد، يجب أن يتعرف على كل شيء، وأن يمارس كل شيء، وإن أبدى بعض الخوف والتردد في أول الأمر، فكلمة لطيفة أو ابتسامة رقيقة تدفعه لذلك، لان رغبته في أن يعمل قوية، ولذا يجب أن تقوم بيئة الروضة على توفير ذلك وتسهيله له، فتوفر له المواد المناسبة، وتساعده في استخدامها، فإذا قوى لديه الشعور بالقدرة على الإنجاز، والنجاح فيه، أستطاع أن يقوم بأمور أصعب وازدادات ثقته بنفسه وقدرته على الإنجاز، وأعطته قوة دافعة ليحاول من جديد، إذا ما فشل دون أن يؤدى به فشله إلى حالة من اليأس، وهذه إحدى الأهداف الهامة التي نتوقعها من الروضة .

٤- العيش مع الآخرين :

يرغب الطفل في بادئ الأمر أن يصاحب من يألفه مثل والديه وإخوانه، ومن ثم يأخذ في الاختلاط بالغير، وعندما ينتقل إلى الروضة مجده يرغب في اللعب مع طفل آخر أو أكثر، يستمتع بصحبه زملائه والمشاركة في نشاطاتهم، ثم يتعلم أن يكون له دور في كل نشاط وللآخرين دورهم أيضاً، فيقبل فكرة التعاون والمشاركة ويبتعد عن الأنانية والفردية، ومع ازدياد ثروته اللغوية يصبح أدر على الإفصاح عن حاجاته ورغباته، وعلى الاتصال بالآخرين .

وأي نظام تربوي فعال يجب أن يحافظ على الطفل كإنسان له كيانه الخاص به وأنه شيء له قيمته، واحترامه، ويمنحه الحرية ليستكشف ما لديه في ضوء قدراته واهتماماته وتصبح العلاقة مع الغير ذات معنى عنده إذا تضمنت برامج رياض الأطفال خططاً تمكن الطفل من اكتشاف نفسه وتشعره بأنه شخص له قيمته وأهميته .

يعتبر شعور الطفل بأهميته وقيمته حجر الزاوية في بناء سعادته وكل من أمتلك هذا الشعور الإيجابي قادر على أن يستقبل الحياة بمرح وغبطة ودون أن يضع في طريقه متاعب وعراقيل غير منتظرة،وفي قدرته على أن يعين نفسه ويقوم حاجاته الخاصة ويعد ذلك هو أساس احترام الناس له وتقديره لذاته .

٥- قدرة الطفل على التعبير عن أحاسيسه وشعوره :

إن للطفل أحاسيس قوية، وهو بحاجة إلى أن يعبر عنها، وإلى فرد يساعده في السيطرة عليها، وتستطيع الأم والمعلمة أن تقوما بهذا الدور إذا عملت كلاهما على كسب ثقته، واستدرجته للحديث عما يحس به، وما يصادفه من مشاكل وعقبات، ويكون في ممارسته لنشاط يختاره هو دون أن تحاسبه على الإنتاج مما يخفف من حدة توتره وهياجه كما أن في انشغاله بالرسم والتلوين أو إسماعه إحدى القصص ما يهدئ من ثائرته، كما أن منحه الفرصة للتعبير بكل حرية عن أفكاره وشعوره يعمل على تهدئته .

٦- تهيئة الطفل و إعداده للحياة المدرسية المقبلة :

تعتبر مرحلة الروضة مرحلة إعداد وتهيئة للطفل بالنسبة لحياته الدراسية المقبلة، وكل تخطيط في الروضة يجب أن يقوم على هذا الأساس، فالطفل في هذه المرحلة بحاجة إلى توفر المناخ الملائم الذي يكشف عن قدرات الطفل وموهبته، ويساعده على التفكير المنظم الهادف، ويعنى بصحته الجسمانية والنفسية العناية اللازمة، كما يعمل على إزالة ما قد يعتريه من خوف أو رهبة حين يترك البيت ليجد نفسه في محيط جديد وبرعاية أناس غرباء، والروضة تقوى عند الطفل عامل الشجاعة والجرأة وتجعله أكثر انضباطاً و أقرب إلى إتباع النظام، وأكثر تقبلاً له مما يؤهله إلى تقبل الحياة النظامية عندما يلتحق بالمدرسة .

ج- في العام التالي لقيام الثورة أصدرت الحكومة قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٣ الذي تم بمقتضاه إلغاء دور الحضانة ورياض الأطفال الرسمية التابعة لوزارة المعارف العمومية، وعهدت بإدارتها إلى وزارة الشئون الاجتماعية، وذلك لأن هذه المرحلة من وجهة نظرهم – والخاصة بتربية طفل ما قبل المدرسة مسألة خدمية وليست

تربوية، على الرغم من أن العالم أعلن في نفس العام مولد أولد منظمة عالمية تركز اهتمامها على التربية قبل المدرسة وذلك باعتبارا الطور الأول في التربية الدائمة.

وعلى أثر إلغاء دور الحضانة ورياض الأطفال الرسمية التابعة لوزارة المعارف تقدمت الكثير من الأمهات العاملات إلى إدارة رياض الأطفال في وزارة المعارف بضرورة إعادة فتح مدارس الحضانة، وتقدمت الإدارة بمذكرة إلى الحكومة تقترح فيها إنشاء ثلاثين داراً للحضانة على مستوى الجمهورية، وصدر بذلك القانون رقم ١٣٥ في شهر مايو ١٩٥٤ الذي نص على تحديد سن القبول بهذه الدور بحيث تكون بين الثالثة والسادسة، وأن تقوم بالتفتيش عليها مفتشات الأقسام بإدارة التعليم الابتدائي وحددت المصروفات الدراسية لهذه الدور بحيث تكون عشرة جنيهات في العام، ولم يدم الحال طويلاً ففي عام ١٩٦٨ أصدرت الحكومة النشرة العامة رقم ٢٢ بشأن مدارس الحضانة الرسمية والتي تتضمن موافقة السيد وزير التعليم بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٠ – وبناء على توصية مجلس الوكلاء – بإلغاء مدارس الحضانة الرسمية التي تم إنشاؤها وفقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٤ والإبقاء على دور الحضانة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

ونتيجة للاهتمام العالمي بالطفولة وظهور الكثير من المنظمات والهيئات التي تؤكد اهتماما على ضرورة تربية الطفل في هذه المرحلة على أسس سليمة، وتوضح خطورة هذه المرحلة في حياة الطفل المستقبلية، أرسل وزير الشئون الاجتماعية آنذاك إلى وزير التعليم يشرح له خطورة مرحلة ما قبل المدرسة، ويؤكد أن وضع دور الحضانة والرياض بشكلها الحالي تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية لا يوفر مستوى مناسباً من الخدمة للأطفال، ولابد من وضعها تحت الإشراف الفعلي لوزارة التربية والتعليم، مما حدا بوزارة التربية أن تستحدث ضمن هيكلها الإداري قسماً للحضانة بالإدارة العامة للتعليم الابتدائي، وكذلك تدريب المعلمين والموجهين بهذا القسم.

وبدأت وزارة التربية والتعليم في التوسع في إنشاء دور الحضانة الرسمية ولكن هذه الدور لم تستطع استيعاب جميع الأطفال في هذه المرحلة العمومية، كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الرسمية، ففي عام ١٩٧٣ كان عدد الأطفال في المرحلة العمرية (٣ – ٦) سنوات (٩٠٠,٠٠٠٠) طفلاً طفلة، بينما عدد من تم استيعابهم لا يتجاوز

(٢٧٠,٠٠٠) طفلاً وطفلة، وبجانب دور الحضانة والرياض الرسمية أنشأت وزارة التربية بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٥ مدارس تجريبية للغات بدءا من مرحلة الحضانة، وقد وصل إلى ٢٥٠ فصلاً تضم (٩٠٢٨) طفلاً وطفلة وانتشرت هذه المدارس في معظم المحافظات بمصر .

وفي السنوات العشر الأخيرة شهدت مرحلة ما قبل المدرسة في مصر اهتماما ملحوظا وخاصة على المستوى الرسمي فتم إنشاء جمعية الرعاية المتكاملة التي تركز اهتمامها الأساسي على تنمية شخصية الطفل تنمية متكاملة متوازنة من جميع جوانبها سواء النفسية أو البدنية أو التعليمية .... إلخ .

كما تم افتتاح العديد من المكتبات الخاصة بالطفل خاصة في مرحلة ما قبل المدرسة في معظم أحياء القاهرة وبعض المحافظات .

وبدأت وزارة التربية والتعليم تركز اهتمامها على إعداد معلم متخصص لتربية طفل هذه المرحلة على أسس سليمة من الناحيتين الأكاديمية والعملية وعلى مستوى جامعي، وبدأت في إنشاء شعبا خاصة بالطفولة في معظم كليات التربية على مستوى الجمهورية، وقامت بإنشاء كليات نوعية لرياض الأطفال لإعداد معلمي هذه المرحلة في القاهرة، ورمل الإسكندرية، وفي الوجه القبلي، وانتشرت هذه الكليات على مستوى الجمهورية، ثم انضمت كليات التربية النوعية وأقسام رياض الأطفال بها إلى الجامعات المصرية .

وفي مجال الاهتمام ببرامج الطفولة في دور الحضانة والرياض أصدرت وزارة التربية القرار الوزاري رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل لجنة استشارية للطفولة تختص بوضع مناهج رياض الأطفال وتطويرها، وتتولى وزارة التربية والتعليم عن طريق لجان متخصصة تأليف كتب اللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الدينية على أن يضاف كتاب بأحد اللغات الأجنبية بحيث لا يجوز استخدام كتب خارجية خلافاً لما تعتمده الوزارة.

وفي عام ١٩٨٨ أصبحت رياض الأطفال مرحلة دراسية شأنها في ذلك شأن المراحل الدراسية الأخرى، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨ –

تهيئ الأطفال للالتحاق بالمرحلة الابتدائية، واشترط ضرورة التأهيل العالي للمشرفات، وأن يكون العمل بهذه الدور وفق نظام اليوم الكامل وألا يقسم اليوم الدراسي إلى حصص، وألا يكلف الطفل بأية واجبات منزلية، وأن تقدم للطفل وجبه غذائية صحية مغلفة يومياً.

وكان نتيجة الاهتمام أن تطورت أعداد مدارس وفصول رياض الأطفال من ٤٦٥ مدرسة في العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ٥٨٤٥ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وبذلك زادت أعداد الفصول في نفس الفترة من ١٦٩٣ فصلا إلى ١٦٧٣٥ فصلا أما بالنسبة لأعداد الأطفال فقد وصل إلى ٧٦٧١٥ طفلا، وبعد عام ٢٠٠٥ وضعت وزارة التربية والتعليم إستراتيجية جديدة للعناية بطفل ما قبل المدرسة ووضعت خطة تهدف إلى أن تصل نسبة الاستيعاب للأطفال في سن ٤-٦ ٣٠% عام ٢٠٠٧ وتصل هذه النسبة إلى ٦٠% عام٢٠١٠ و في عام ٢٠١٥ تصل إلى ١٠٠%، ولكن نجد على أرض الواقع أنه في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وصلت فقط إلى ١٨,٦% وهذا يعطى دلالة على ضرورة أن يقوم المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بالدور الرئيسي في تحقيق ما تهدف الوزارة في هذا الشأن .

ثانياً: القوى و العوامل التي أثرت في تربية طفل ما قبل المدرسة ومعدل استيعابه

التربية لا تعمل في فراغ، ولكنها تعمل في مجتمع، تؤثر فيه، وتتأثر به، وتعكس كافة جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولذلك فإننا نجد أن لكل مجتمع من المجتمعات نظاماً للتعليم فيه يتفق وماضيه، وواقع حاله ومستقبله الذي يسعى إليه .

ومجموعة القوى المؤثرة في التعليم كثيرة ومتعددة منها العوامل الاجتماعية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، وهذه العوامل لا تؤثر في التعليم تأثيراً انفرادياً بل إن مجموعة منها تؤثر في اتجاه أو أكثر، ومجموعة أخرى تؤثر في اتجاه آخر ولكنها تعمل فيما بينها بصورة متكاملة، وسوف نستعرض مجموعة من العوامل التي أثرت على تربية طفل ما قبل المدرسة وهى :

١- العوامل الاقتصادية :

من أبرز العوامل التي تؤثر تأثيراً مباشرا على التعليم في جمهورية مصر العربية العامل الإقتصادى" فالاقتصاد والتعليم بينهما علاقة متبادلة، إذ يتأثر كل منهما بالآخر إلى حد كبير، وأثبتت الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال أن التعليم هو السبيل إلى إعداد القوى البشرية المدربة واللازمة للتقدم والتطور" .

والعوامل الاقتصادية ذات تأثير كبير على ميزانية التعليم التي هي العمود الفقري في تحديد أعداد التلاميذ الذين يمكن تعليمهم، والمباني المدرسية التي يمكن إنشاؤها، ونوعيات هذه المباني وإعداد المعلم، والأنشطة التعليمية الأخرى.

ولأن التعليم منظومة من منظومات المجتمع كان لابد وأن يتأثر بهذه الظروف الاقتصادية، وإن كان هذا واضحاً على التعليم بجميع أنواعه، إلا أن تأثيره على التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة كان اشد وضوحاً، فلقد أثرت الظروف الاقتصادية على معدل استيعاب الأطفال في هذه المرحلة العمرية ووصول هذا المعدل في عام ١٩٩٠ إلى (٨,١%)، وفي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٨% .

كما أثرت تلك الظروف على إعداد معلم متخصص لتربية طفل ما قبل المدرسة على أسس سليمة وظلت نسبة كبيرة ممن يعملون في هذا المجال غير متخصصين، وغير مؤهلين لهذا النوع من العمل في الوقت الذي تعانى منه خريجات شعب رياض الأطفال من البطالة.

كما أثرت الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها مصر على المباني المدرسية في هذه المرحلة التي لا تتناسب بأي صورة من الصور مع طبيعة الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة لا من حيث التصميم أو توافر المساحات الخالية التي يمارسها الأطفال أنشطتهم المختلفة .

كما أثرت الظروف الاقتصادية على الأنشطة التي يمارسها الأطفال داخل دور الحضانة والرياض، فلم تتوافر الأدوات والمعدات والأجهزة التي يمارس عليها الأطفال أنشطتهم، وحتى لو توفرت هذه الأدوات فأين المساحات الخالية التي يتمكن الطفل فيها من ممارس نشاطه .

ولقد استغل بعض المستثمرين هذه الظروف، ودخلوا مجال تربية طفل ما قبل المدرسة لاستثمار أموالهم وبدءو في فتح دور للحضانة في المنازل دون ترخيص أو إشراف، أو رقابة، وتم تكديس مئات الأطفال في حجرات وسموها حضانات، والأمهات العاملات مضطرات إلى ذلك في سبيل إيواء أطفالهم إلى سداد ما يفرض عليهن في مصروفات ، ثم افتتحت رياض خاصة وتبعها مدارس ابتدائية وثانوية خاصة ولكن بمصروفات مغالى فيها تفوق استطاعة معظم أبناء الشعب المصري ولذلك فإن الدراسة الحالية تؤكد على ضرورة مشاركة أبناء المجتمع والجمعيات الأهلية والتعاونية في الاهتمام بمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة دون مغالاة بل ترتبط المصروفات بالإنفاق الحقيقي على هذه المؤسسات، ومن هنا يتبين أن للظروف الاقتصادية التي مرت بها مصر تأثيراً سلبيا على التعليم بصفة عامة وعلى مرحلة ما قبل المدرسة بصورة خاصة .

٢- **العوامل الاجتماعية:**

تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في الأنظمة التعليمية المختلفة، وتختلف هذه العوامل من دولة إلى أخرى طبقاً للظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وكذلك فلسفته التي يؤمن بها .

والعوامل الاجتماعية كثيرة ومتعددة، منها التركيب الإجتماعى للمجتمع، ومدى تمايز طبقة اجتماعية على أخرى، والامتيازات التي تحصل عليها طبقة من طبقات المجتمع دون الطبقات الأخرى مما يخلق طبقيا بينهما .

والتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية يتأثر بمجموعة من العوامل الاجتماعية التي كان لها انعكاسها الواضح على التعليم في هذه المرحلة، ومن هذه العوامل " خروج المرأة للعمل، نتيجة للتطورات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري، مما أدى إلى زيادة معدل النساء العاملات من (٤,٨%) عام ١٩٦٠ إلى (١١,٠٧%) عام ١٩٧٢" ، ثم تزايدت هذه النسبة بعد ذلك حتى وصلت إلى ٦٠%.

ونتج عن ذلك تواجد المرأة خارج منزلها فترة طويلة مما أدى إلى تقلص دورها في رعاية أطفالها وتربيتهم تربية سليمة، مما جعل وزارة العمل تلزم كل صاحب مشروع يستخدم مائة عاملة على الأقل أن ينشىء من ماله الخاص بنفس المصنع دار للحضانة وذلك وفقاً لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩م، ولقد حدد القانون مقدار ما تدفعه الأم٥% من أجرها، ولا يزيد عن٤% من أجرها على الطفل الثاني على أن يتحمل صاحب العمل باقي النفقات .

وبالإضافة إلى خروج المرأة للعمل هناك عامل إجتماعى آخر كان له تأثيره المبشر على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية، بل إننا لا نكون متجاوزين إذا قلنا إن هذا العامل يعتبر من أعقد العوامل وأكثره تأثيراً على التعليم في جمهورية مصر العربية، هذا العامل هو الانفجار السكاني، فعصرنا الحالي يشهد انفجارا سكانياً لم يسبق له مثيل لدرجة أنه أصبح أحد السمات الثلاثة المتميزة لهذا العصر الذي يسمى عصر الإنجازات الثلاثة، الانفجار السكاني، والانفجار المعرفي، والانفجار في الآمال والمطامح" .

ولقد زاد عدد سكان مصر من ٩مليون عام ١٨٩٦ إلى ٤١مليون عام ١٩٧٩ إلى ٥٥ مليون عام ١٩٨، وإلى ٧٠مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠، وما يقرب إلى ٧٣ مليون نسمة الآن .

وتعتبر الزيادة السكانية في مصر من أعلى معدلات زيادة السكان في العالم شرقه وغربه، لقد انعكست الزيادة السكانية على التعليم في مصر بجميع مراحله بما فيه مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية، ونتيجة لذلك انخفض معدل استيعاب الأطفال إلى أدنى درجة له ووصل إلى (٨,١٧%)، فلقد بلغ عدد الأطفال في سن الحضانة عام ١٩٨٨ إلى (٥,٠١) مليون طفل وطفلة ينتظم منها في دور الحضانة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية (٢٨٢,٠٠٠)، وفي رياض الأطفال التابعة لوزارة التربية والتعليم في العام ذاته إلى (١٥٣,٣٧١) وبذلك يبلغ عدد الملتحقين بدور الحضانة والرياض حوالي (٤٣٤,٣٧١) طفلا وطفلة، هذا يمثل قصورا واضحاً في تربية طفل ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية، ثم ارتفعت النسبة إلى ٦، ١٨ في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .

ومن خلال هذا العرض يتضح أن للعوامل الاجتماعية تأثيراً كبيراً على بلورة وتشكيل السياسة التعليمية في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية .

٣- الانفتاح على الغرب

من العوامل التي كان لها تأثير واضح في بلورة وتشكيل السياسة التعليمية في مرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية الانفتاح على الغرب، ولقد بدأ هذا الانفتاح على الثقافات الغربية منذ قديم الزمان، ولكن بمرور الوقت تحول هذا الانفتاح إلى تقليد أعمى للنظم الغربية في مختلف المجالات سواء أكانت تعليمية أم اقتصادية، وإذا بمصر تتأخر بدلا من أن تتقدم، وكان سبباً جوهرياً في تخبط مصر في سياستها التعليمية، وخلق كوادر تعليمية تتعارض تعارضاً متبايناً مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونسى هؤلاء الذين انبهروا بالحضارة الغربية وقاموا بعملية نقل مفاجئة لثمار الحضارة الغربية إلى مصر أن المدنية الغربية هي نتاج نمو سياسي واقتصادي لم تعهده الدول المتخلفة، في الوقت الذي تقدمت فيه اليابان والصين والاتحاد السوفيتي، بينما تخلفت مصر، نتيجة تأقلم هذه الدول مع الحضارة الغربية وتطويعها لظروفها الاقتصادية وقيمها وظروفها السياسية .

وإذا كنا نرغب في التزود من الثقافة الغربية فينبغي أن يحكمنا في ذلك منهج معين وفلسفة خاصة تبعدنا عن الوقوع في أسر التقليد الأعمى، وتتيح لنا فرصة تكوين شخصية ثقافية متميزة تتسم بالأصالة، وأن تعبر ثقافتنا عن واقعنا، وتشبع تعليمنا بمقومات ثقافتنا وشخصيتنا.

فالتربية الغربية ليست تربية عامة، يمكن أن تكون إرثاً للناس جميعاً، وإنما هي إفراز بيئي أحاطته ظروف وأوضاع خاصة، وإذا أردنا أن نستفيد من هذه التربية فينبغي علينا أن نعيد صهرها في بيئتنا المصرية وأقلمتها مع ظروفنا الاقتصادية والبيئية وقيمنا العربية الأصلية .

٤- العوامل السياسية والتاريخية :

لعبت الظروف السياسية والتاريخية التي مرت بها مصر عبر تاريخها دورا كبيرا في تشكيل النظام التعليمي لها، فكما نعلم أن الظروف التاريخية – وما مرت به كل دولة

من أحداث، وما أثر عليها في ماضيها من عوامل لا شك أن له تأثيرا فعالا ليس فقط في تطور التعليم وتنظيمه والتخطيط له فحسب، بل في واقع التعليم الحالي، وأسلوب التخطيط المستقبلي له .

ولقد كانت مصر من أوضح الأمثلة على ذلك، فلقد تعرضت لهجمات استعمارية شرسة من مختلف الأشكال استنفذت ثرواتها الاقتصادية، وأثرت على خططها التعليمية على مر العصور.

وعندما قامت ثورة الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وضعت الثورة نصب أعينها منذ البداية أن تقوم بوضع سياسة تعليمية تكون كفيلة بتحقيق أهدافها في مجتمع ديموقراطى، وكان هذا يعنى إعادة النظر في العملية التعليمية في مختلف المراحل الدراسية بحيث تتمشى مع مطالب الحياة الجديدة، ولقد كان لثورة يوليو تأثير واضح بالفعل على التعليم في مصر، وأصدرت مجموعة من القوانين التي ساهمت إلى حد كبير في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع المصري .

ولكن تأثير حكومة الثورة على التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة اتسم إلى حد كبير بالسلبية، فلقد ألغت حكومة الثورة دور الحضانة ورياض الأطفال الرسمية التابعة لوزارة المعارف، وعهدت بها إلى وزارة الشئون الاجتماعية، وذلك على اعتبار أن وظيفة التعليم في هذه المرحلة خدمية وليست تربوية، وبذلك ألغيت رياض الأطفال الرسمية تماماً.

وربما حاولت القيادات السياسية بعد ذلك إصلاح هذه الأحوال، والاهتمام برعاية طفل هذه المرحلة، وتربيته على أسس سليمة، وذلك إيماناً منها " أن البداية في التربية هي أهم عامل يبنى عليه المستقبل التعليمي للطفل، ونشطت القيادة السياسية في الآونة الأخيرة، واهتمت اهتماما غير عادى بالطفل المصري، مما يجعلنا نؤكد أنا العصر الحالي هو العصر الذهبي للطفل المصري، وبدأت وزارة التربية والتعليم في إصدار مجموعة من القرارات لإصلاح مرحلة ما قبل المدرسة .

ثالثا :- التخطيط الإقليمي للتعليم

لاشك أن التعليم يرتبط بشكل بالتطور الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع، بل يعد أحد عوامل هذا التطور، لذلك فهو يرتبط بتطوير الأقاليم الجغرافية المتباينة في خصائصها ومتطلباتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والتي يصعب توصيف علاقتها المكانية على المستوى المركزي. ومن هنا تقتضى الضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى للتعليم، وقد تأكد ذلك عند تقويم بعض الخطط المركزية للتعليم في بعض الدول حيث تبين أن الفروق التعليمية بين المناطق قد زادت حدتها بدلا من تضييق الفجوة بينها، كما ازدادت الفروق بين فئات مستهدفة من السكان بسبب افتقار الرؤية لمشكلات تلك المناطق .

وتعانى مصر شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية حالة من عدم التوازن في تقديم الخدمات التعليمية فيما بين المحافظات المختلفة، والريف والحضر داخل محافظة الواحدة، والريف والحضر بصفة عامة، الأمر الذي يرجع في بعض جوانبه إلى تجاهل البعد المكاني الذي تجرى عليه عملية التنمية، حيث يتطلب تخطيط التعليم في جوهره على عاملين:

الأول : تنظيمي تتعلق بأسلوب التخطيط .

الثاني : ديموقراطي تتعلق بالهدف من التخطيط .

وفيما يتعلق بالأول (العملية التنظيمية)، فتخطيط التعليم يعتبر عملية متصلة الحلقات لذلك من الضروري أن ينظر إليه كمنظومة من الداخل ومن الخارج، هذا يعنى:

- إتاحة الفرص أمام جميع الأطفال في سن ما قبل المدرسة وفي سن الإلزام بالالتحاق بمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، ومدارس التعليم الأساسي.
- عدالة توزيع مدخلات التعليم(وهى تمثل كل ما يمكن ترجمته إلى أرقام وتكاليف مالية) بين جميع التلاميذ في جميع المناطق الجغرافية بالبلاد ريف وحضر .
- تخطيط التعليم وتنظيمه بحيث يقدر الأساليب التي تسهم في زيادة المساواة في الاستفادة من النظام التعليمي وبالتالي المساواة في النتائج .

- مراعاة السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يفرض على النظام التعليمي أهدافه وقيمه والذي يلزمه باحتياجاته من القوى العاملة .

أما فيما يخص العامل الثاني (تحقيق الديمقراطية) فإن الاتجاه السائد في معظم المجتمعات التي تأخذ بالتخطيط التعليمي هو تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية في إدارة التعليم وتمويله والمساهمة الإيجابية في شئونه، وذلك من خلال تفويض السلطة والمسئولية للجهات المحلية وأجهزتها، وكذا الأجهزة الشعبية لإبراز الاهتمام العام في المشاركة في شئون التعليم، والمشروعات التي تتصل بالعملية التعليمية، ومن ثم تخطيط التعليم على أساس احتياجات المجتمع الذي تعيش فيه المؤسسات التعليمية، ومجمل القول أن التخطيط الإقليمي للتعليم يستهدف عدة أهداف .

٢- أهداف التخطيط الإقليمي للتعليم :

من أهم أهداف التخطيط الإقليمي للتعليم ما يلي:

أ- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية :

يسهم التخطيط الإقليمي في تحقيق مفهوم مبدأ الفرص التعليمية من خلال إنشاء شبكة من المؤسسات التعليمية فئ ضوء الطلب الإجتماعى على التعليم وطبيعة العوامل المحددة لهذا الطلب، في إطار السياق الإجتماعى والإقتصادى للبيئة الجغرافية التي يعمل فيها، وبذلك يتم تعبئة الموارد التعليمية المتاحة واستخدامها الاستخدام الأمثل وتحقيق العدالة في توزيعها بين المناطق المختلفة وإتاحة فرص متكافئة أمام جميع الأطفال للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وإتاحة فرصة المنافسة بين التلاميذ في الاستفادة من نظام التعليم المتاح بما يحقق مصلحتهم ومصلحة المجتمع الذي يعيشون فيه، بصرف النظر عن الجنس ومحل الإقامة والخلفية الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تكوين المجتمع المتعلم:

التخطيط الإقليمي للتعليم يتيح فرصة المشاركة الجماهيرية في التعبير عن أهدافه وتطلعاته، كما يساعد على تعبئة الموارد المتاحة للمجتمع لتنمية التعليم إقليمياً، مما يتيح الفرصة لخلق مواقف تعليمية ذات أهمية يرى فيها أبناء المجتمع مشاكلهم وقضاياهم ويسهمون إيجابياً في حلها مما يخلق المجال لإعداد القيادات والكوادر المحلية

المدربة القادرة على تحقيق النمو الذاتي للتعليم بالإقليم، وتكوين الفرد المتعلم المستفيد الذي يكون أكثر قدرة على استيعاب المعرفة الإنسانية، وأكثر اتساقا مع مجتمعه وعصره، وأكثر تفهماً للقضايا العامة في بيئته التي يعيش فيها، على أن يتم ذلك في الإطار العام للخطة التعليمية للدولة .

ج- مواءمة التعليم لمتطلبات البيئة المحلية وتحقيق ذاتها :

من أبرز المؤشرات التي يمكن الحكم بها على كفاءة النظام التعليمي قدرة الطلاب على اتخاذ المواقف الإيجابية نحو مجتمعهم وبيئاتهم المحلية، والتطلع إلى مزيد من المعرفة عن خصائص هذه المجتمعات والعمل على نموها، كذلك ربط التعليم بالذات الثقافية للمجتمع المحلى لدى أبنائه وإثرائها، ويتحقق ذلك بأخذ البعد المكاني في الحسبان عند التخطيط الإقليمي للتعليم من خلال تطوير المحتوى التعليمي في ضوء خصائص البيئة المحلية وإمكانات الحاضر واحتياجات المستقبل، بما يحقق مجتمعا أفضل .

د- إسهام التخطيط الإقليمي للتعليم في تنمية الموارد البشرية المحلية :

لا شك أن التخطيط الإقليمي للتعليم يسهم بدرجة أو بأخرى في تنمية الموارد البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى، حيث إنه يتواءم بشكل مباشر مع متطلبات البيئة المحلية، وفي ضوء احتياجات المجتمع من القوى العاملة، وبالتالي فالتخطيط الإقليمي للتعليم مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بحركة المجتمع المحلى ومتطلباته .

ومحافظة بورسعيد من المحافظات الصغيرة نسبيا بمقارنتها بالمحافظات الأخرى كما أنها من المحافظات التي تتميز بأن المساحة الكلية معظمها مأهول بالسكان والجدول رقم (١) يبين ذلك.

جدول رقم (١)

المساحة الكلية والمساحة المأهولة بالكم٢

المحافظة	المساحة الكلية بالكم٢	المساحة المأهولة بالكم٢
بورسعيد	١٣٤٤,٩٦	١٣٢٠,٦٨

يتبين من الجدول رقم (١) أن المساحة الكلية لمحافظة بورسعيد ١٣٤٤,٩٦ والمساحة المأهولة بها ١٣٢٠,٦٨ مما يعنى أن الغالب الأعظم من المساحة مأهول بالسكان ما عدا بعض المناطق في حي الجنوب وهى الحي المنشأ حديثاً وبعض الأراضي الواقعة في الجنوب الشرقي للمحافظة وتحاول الدولة التخطيط لاستزراع بعض هذه المساحات حيث أنها قابلة للزراعة وبصفة خاصة بعد حفر ترعة السلام أما بالنسبة للسكان وتوزيعهم على الأحياء المختلفة بمحافظة بورسعيد فالجدول رقم (٢) يوضح ذلك.

جدول رقم (٢)

عدد السكان في محافظة بورسعيد عام ٢٠٠٧

الحي	ذكور	إناث	الجملة
بور فؤاد	٣٦٠٥٦	٣٤٥٣٧	٧٠٥٩٣
الشرق	٢٠٧٣٢	١٧٤٥٥	٣٨١٨٧
العرب	٣٥٤٩٠	٣٢٤١٢	٦٧٩٠٢
المناخ	٤٧٣٩٤	٤٦٣٥٣	٩٣٧٤٧
الزهور	٨٨٥٤٣	٨٤١١٠	١٧٢٦٥٣
الضواحي	٣٣٠٧٠	٣٣٨٩٠	٦٦٩٦٠
الجنوب	١٩٦١١	١٦١٣٩	٣٥٧٥٠
الإجمالي	٢٨٠٨٩٦	٢٦٤٨٩٦	٥٤٥٧٩٢

يتضح من الجدول رقم (٢) أن إجمالي سكان محافظة بورسعيد يصل ٥٤٥٧٩٢ نسمة موزعة على (٧) أحياء، أكثر الأحياء ازدحاما بالسكان هو حي الزهور ١٧٢٦٥٣

نسمة وهو حي عشوائي بحاجة إلى مزيد من الخدمات وبصفة خاصة في مجال التعليم وتربية طفل ما قبل المدرسة، وأن حي الجنوب أقل الأحياء من حيث عدد السكان ٣٥٧٥٠ نسمة، وبالرغم من ذلك لا يوجد بهذا الحي المستحدث أي مؤسسة لتربية طفل ما قبل المدرسة .

أما بالنسبة لتوزيع مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في محافظة بورسعيد على الأحياء المختلفة من حيث عدد المدارس والفصول والأطفال والكثافة فالجدول رقم (٣) يوضح ذلك .

جدول رقم (٣)

الحي	المدارس	الفصول	الأطفال	الكثافة	الأطفال
بورفؤاد	٩	٢٠	٤٠٢	٢٠	٧٠٥٩٣
الشرق	١٤	٤٣	١٦٣٥	٣٨	٣٨١٨٧
العرب	٨	٢٧	١٠١٨	٣٨	٦٧٩٠٢
المناخ	٦	١٢	٣٥٠	٢٩	٩٣٧٤٧
الزهور	١٦	٣٧	١١٣٧	٣١	١٧٢٦٥٣
الضواحي	٥	١٤	٤٥	٣٢	٦٦٩٦٠
الجنوب	-	-	-	-	٣٥٧٥٠
الإجمالي	٥٨	١٥٣	٤٩٩٢	١٨٨	٥٤٥٧٩٢

يتضح من الجدول رقم (٣) أن حي الجنوب لا توجد به مؤسسات لتربية طفل ما قبل المدرسة وأن حي الشرق يوجد به (١٤) مؤسسة تخدم ١٦٣٥ طفلا بكثافة قدرها (٣٨) طفلا وهو من أفضل الأحياء من حيث تقديم الخدمات لتربية طفل ما قبل المدرسة حيث أن عدد السكان ٣٨١٨٧ نسمة و به (٤٣) فصلا بها ١٦٣٥ طفلا بكثافة (٣٨)طفلا، وهذا يبين أن هذا الحي من أكثر الأحياء رغبة في إلحاق أطفالهم بمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، أما حي بور فؤاد به (٩) مؤسسات لتربية طفل ما قبل المدرسة بها (٢٠) فصلا يلتحق بها ٤٠٢ طفلا بكثافة (٢٠) طفلا، وهذا يعطى دلالة على أن هذا الحي تقل فيه رغبة أولاء الأمور في إلحاق أبنائهم بمؤسسات تربية طفل ما

قبل المدرسة، في حين أن حي الزهور المكدس بالسكان١٧٢٦٥٣ نسمة يوجد به (١٦) مؤسسة بها (٣٧) فصلا يلتحق بها ١١٣٧ طفلا بكثافة (٣١) طفلا، ولا تجد الباحثة تفسيرا لهذه الظاهرة سوى أن الآباء والأمهات يقطنون هذا الحي حديثا وربما كان أغلبهم يسكن خارج بورسعيد ونزلوا لبورسعيد حديثا لكسب لقمة العيش ولذلك يفضلون أن يذهب أبناؤهم لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة ليتفرغ الآباء والأمهات لكسب لقمة العيش .

ومن دراستنا للتخطيط الإقليمي وتوضيح معدلات السكان على الأحياء المختلفة ومدى توافر مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة يتضح أن المجتمع المدني والجمعيات الأهلية يمكن أن تشارك الحكومة في التخطيط لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في ضوء احتياجات كل حى على حده وفي ضوء خصائص البيئة المحلية وإمكانيات الحاضر واحتياجات المستقبل بما يحقق لمحافظة بورسعيد خدمة تربوية أفضل لطفل ما قبل المدرسة .

رابعاً : المشاركة المجتمعية (مفهومها ٠ استراتيجيات تطبيقها) :

أ- مفهوم المشاركة المجتمعية :

تعد المشاركة المجتمعية أهم المرتكزات الأساسية لكافة التوجيهات والاستراتيجيات التنموية الفعالة، فالتنمية الحقيقية والجادة لا تقوم إلى على جهود المجتمع كله، وليس على جهود عدد قليل من أفراده، حيث تتيح الفرصة للمواطن لكي يباشر حقه في صنع القرار المتعلق به ومجتمعه، ومن ثم يتعمق انتماؤه لمجتمعه لهذا المجتمع، كما أن المشاركة بهذا المنهج تصبح أداة لتحفيز الجماهير على المساهمة المجتمعية المخططة والمنبعثة عن دوافع الإيثار والرغبة الحقيقية في العطاء الواعي المتفهم، الأمر الذي يفجر الطاقات الإبداعية لدى أفراد المجتمع ويقودهم للبحث عن صيغ وأساليب جديدة متنوعة لبقاء مجتمعهم وتقدمه ودعمه ودعم الجهود الحكومية في هذا الاتجاه، فالمشاركة المجتمعية تنمى الشعور القومي بالانتماء وتقضى على مظاهر السلبية والإتكالية، وتعد قيمة اجتماعية في ذاتها.

والمشاركة المجتمعية في العملية التعليمية ليست عملية بسيطة، إذ تتضمن خطوات وآليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسئولية والسلطة والموارد مع منظمات وهيئات المجتمع المحلى، لذا فالمشاركة هي أحد الآليات التي تعكس عملية إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين بالعملية التعليمية، وهى رؤية جديدة لتوزيع الأدوار بين مؤسسات التعليم وبين أفراد المجتمع أو بين هذه المؤسسات وبين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص .

المقصود بالشراكة أي نوع من العلاقة بين المنظمات سواء أكانت على مستوى متساوي أم غير متساو وهى تستخدم عادة لوصف العلاقات المؤسسية حيث تتضمن هذه العلاقات تغطية ترتيبات عملية متعددة، بدءا من أصحاب الأعمال وعلاقتهم بالعمال وانتهاء بالعلاقات المتبادلة بين البرامج العامة .

أما فيما يتعلق بنماذج الشراكة فلا يوجد نموذج جاهز لكل أنواع الشراكة، فهناك تنوع من النماذج بمقدار تنوع الشركاء ولهذه النماذج أبعاد عديدة متنوعة تتوقف على طبيعة الشركاء ومن أهمها:

الشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني: بالرغم من أننا نرى المجتمعات المحلية باعتبارها مجرد وحدات تسعى لتحقيق الاستفادة فهذه المجتمعات تمثل مكوناً أساسياً في شكل المنظمات غير الحكومية وهى تكون شكلاً حقيقياً من أشكال التعاون بين المنظمات الداخلة في الشراكة .

تأثير وجودة الشراكة: يمكن تقييم الشراكة في ضوء مدى وعمق تأثيرها، لكن ماذا عن جودة الشراكة؟ فهناك العديد من الأسس التي يمكن اعتمادها لتقييم هذه الجودة ومنها التوافق بين الشركاء والمزيد من الحوار بينهم والثقة في برامج الشركاء الآخرين والدور الفعال للحكومات للموافقة على قيام مؤسسات المجتمع المدني بالشراكة والانضمام لها ووضوح الأهداف ووجود المتابعة المستمرة والصراحة والشفافية والاحترام .

التأثيرات الإيجابية للشراكة المتوازنة :

١- تحقيق التنمية المتكاملة من خلال تطوير الروابط مع القطاعات الأخرى الأساسية(الدخل وتقديم الخدمات والصحة والزراعة. إلخ) .

٢- تقديم دعم أكثر للجماعات المحلية حيث تتمتع بقدرة أكبر على إدارة شئونها الخاصة والدفاع عن مصالحها من خلال المشاركة مع الآخرين لتدعيم الشراكة.

٣- تقديم فرص جديدة لتيسير التعليم وقطاعات التنمية الأخرى ومشاركة أفضل في صناعة القرار بالنسبة للقرويين والأقليات والجامعات الهامشية.

٤- الاستفادة من طاقات إضافية أكثر كانت لا تظهر في العمل الفردي فالأنشطة المتبادلة والمشتركة عملت على تنشيط مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التزام وفاعلية اكبر.

٥- إزالة الفوارق بين الجنسين لتقديم تعليم أفضل للنساء في سياق العلاقات المحلية بين الجنسين بحيث يتم تقديم تعليم أكثر مناسبة لمتطلبات النساء.

ب- الأهداف :

١- توفير التمويل الكافي لمدخلات النظام التعليمي – كتدريب وتأهيل المعلمين وبناء المناهج المتطورة والملائمة لروح العصر وتطوير إدارة التعليم وتشريعاته وتجويد نوعية التلميذ . - وتجويدها بغية إصلاحه وتطويره

٢- توفير الموارد المادية والمالية اللازمة لتجويد التعليم كرد فعل طبيعي للحاجة إلى مدارس جديدة، وإدخال التكنولوجيات المعاصرة وتكوين الكفايات والمهارات العقلية والعملية لمعلميه وتلاميذه .

٣- توفير الدعم المالي والمادي للمدرسة بما يكفل تفعيل كافة أنشطتها، ومن ثم الحد من بعض المشكلات التي يعانى منها التلاميذ وتؤثر سلباً على أدائهم الأكاديمي .

٤- تحقيق الدعم المتبادل بما يضمن زيادة المجموع الكلى للموارد، سواء أكانت مادية أم بشرية، والذي يدعم إمكانية تحقيق مؤسسات التعليم لأهدافها.

٥- تحسين جودة المنتج التعليمي بما يكفل إيجاد مواطنين صالحين لديهم وعي بواجباتهم وحقوقهم لدى مجتمعهم، من ناحية، وبما يتفق مع معايير الجودة الشاملة والمعايير القومية للتعليم من ناحية أخرى .

٦- تغيير النظرة المجتمعية للتعليم الابتدائي من مجرد كونه حلقة في مرحلة تعليمية إلى كونه مرحلة تعليمية تعد روادها من التلاميذ إعدادا شاملاً لكافة جوانب الشخصية (العقلية والوجدانية والمهارية) .

٧- تعزيز الشعور بالملكية، فالأفراد عندما يعملون معا في مهمة واحدة فإن ذلك يعمل على زيادة الشعور بالملكية أكثر من أن يعمل الفرد بمفرده .

٨- تعميق جهود مجالس الآباء في المدارس ومساندتها بما يقوى العلاقة بين البيت والمدرسة ويعزز قيم المشاركة المجتمعية والمسئولية والانتماء للوطن ويدعم الاتجاه الإيجابي بين المدرسة والمجتمع .

٩- تبادل الأفكار والخبرات بين المدرسه والمجتمع المحلى المحيط بها بما يسهم في دعم الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم ويضمن بدوره التطور والتنمية لكل من المدرسة والمجتمع وربطهما معاً.

١٠-تقليل السلبيات التي يعانى منها التعليم وبصفة خاصة مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة وبخاصة تلك الناجمة عن إتباع أسلوب المركزية في الإدارة والذي يحول الإدارة المدرسية إلى أداة للتنفيذ والتصديق، فالمشاركة المجتمعية هي جوهر تخطيط التعليم في إطار اللامركزية .

١١- تعميق روح المشاركة بين الأطراف المشاركة في إدارة التعليم، سواء أكان ذلك على مستوى الإدارة الداخلي للنظام التعليمي أو على المستوى الخارجي للنظام وذلك من خلال إقامة جسور للتعاون بين مؤسسات المجتمع وأفراده .

١٢- توقع الكثير من المشاركة في التخطيط للعملية التعليمية ورسم سياستها وصياغة أهدافها المرحلية وبناء المناهج المحققة لتلك الأهداف، بجانب إثراء وتنوع أشكال المشاركة المجتمعية في المزيد من عمليات التقويم والمتابعة المستمرة والمنظمة بما يكفل تجويد العملية التعليمية والحد من سلبياتها ومشكلاتها.

١٣- تنمية الوعي السياسي والإداري لأطراف المشاركة وتعميق أهمية العمل الجماعي وخاصة بين المدرسة بجميع عناصرها البشرية وغير البشرية من ناحية والأسرة والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام بنوعيتها ورجال أعمال ذوى الخبرة في مجال التعليم من ناحية أخرى بما يتضمن شمولية المعالجة .

ج- أسس ومبادئ ضمان تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم لأهدافها بكفاءة سواء على المستوى المؤسسي أو الفردي، اقترحت دراسة رسمي عبد الملك ومنى صادق (٢٠٠٣م)، ودراسة على الشخيبى (٢٠٠٤م)، بعضا من الأسس والمبادئ التي يجب انتهاجها وترى (الدراسة الحالية) – بناء على ما انتهت إليه الدراسات الثلاث السابقة من مقترحات – أنه لكي تحقق المشاركة المجتمعية في التعليم (أهدافها وبكفاءة عالية)، ويجب مراعاة الأسس والمبادئ التالية :

- الإيمان بأن الإصلاح التعليمي بحاجة إلى الدعم المتطور وارتباط المعنيين في هذه العملية الديناميكية، مما يتطلب الفهم الراسخ لأهمية تزايد التعاون والمشاركة الإيجابية للتغلب على معوقات الإصلاح والتطوير .
- دعم السياسة التعليمية القائمة على تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية مع استمرارية تداولها على المدى القصير والطويل، وذلك بتخفيض الضرائب المربوطة على رجال الأعمال فيدفعهم ذلك على استمرارية مشاركتهم .
- لإن نجاح المشاركة الفعالة يتطلب تفكيراً عميقاً لتحديد الرؤية والأهداف وآليات التفعيل، لذا يجب أن نعرف بأن: نقص المعلومات والشفافية، بجانب هيمنة قيمة العزوف عن العمل الجماعي لدى الفرد، والتعالي في العمل الوطني هي السبيل وراء فشل عملية المشاركة (من بدايتها) .
- احترام المسئول في الإدارة التعليمية لرؤية شركاؤه في صناعة القرار وتقديره لهم، حتى ولو لم يكن لهم تمثيل قانوني في إدارة المدرسة .
- تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية، وبما يتفق ومنح فرصة المشاركة لمؤسسات المجتمع وأفراده لخدمة التعليم وتجويده.

- التنسيق بين مديريات التربية والتعليم والجمعيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية – على صعيد كل محافظة – لعقد الندوات والمؤتمرات،الهادفة إلى تطوير التعليم مع توجيه أفراد المجتمع لأهمية وضرورة مشاركتهم الفعالة، للحد من مشكلات العملية التعليمية محلياً.
- توفير قدراً من المرونة في القوانين والتعليمات، ومنح مدير المدرسة الدور الأكبر في حرية التصرف وصناعة القرارات واتخاذها، وبخاصة تلك المتمركزة حول النهوض بالعملية التعليمية بالمدرسة، وتوفير كافة احتياجات المعلمين والتلاميذ لتفعيل ممارسة كافة الأنشطة الهادفة وإيجاد المدرسة المنتجة .
- تقدير الآراء والخبرات المشاركة ووضعها موضع التنفيذ، فهذا أفضل السبل لجذب أولياء الأمور وحثهم على حضور مجالس الآباء، فيتحقق التكامل والتعاون المثمر بين المديرية والمجتمع المحلى المحيط بها، بدلا من الاختلاف والصراع .
- تحديد المجالات والأنشطة التعليمية التي يمكن أن تتم فيها المشاركة المجتمعية، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسة، مع حتمية توزيع المهام والمسئوليات التي يجب أن تنهض بها المدرسة والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها.
- تطبيق مبدأ الاستفادة من الأفكار والممارسات، التي تساعد في تطوير التعليم وحل مشكلاته، وذلك بربط المدرسة بالمجتمع المحلى المحيط، من خلال مجالس الآباء وأصحاب الفكر ورجال الأعمال .

تلك هي أبرز الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها لضمان تحقيق المشاركة المجتمعية، الفعالة في العملية التعليمية لأهدافها، ولعل تحديد هذه المبادئ – بتلك الصورة الإجرائية – يؤكد على أن تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم ليست عملية بسيطة وإنما يتطلب ذلك آليات تتسم بالشمولية والمرونة الكافية لقبول مبدأ تقاسم المسئولية والسلطة والموارد مع مؤسسات وهيئات المجتمع المحلى، مما يقتضى وجوب إعادة صياغة العلاقات بين جميع المعنيين وكافة منظمات المجتمع الأهلية، وبخاصة رجال السياسة – من خلال مساعدتهم السريعة – ورجال الأعمال والأسرة والجمعيات الأهلية، فعندما يؤدى كل منهم عملا، فإن التحرك نحو المشاركة يعود بالفائدة الذاتية،

لأن فوائد الشركاء تعد في نفس الوقت استجابة مشتركة لاحتياجات الآخرين. فما أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم ؟

د- أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم ومجالاتها :

أشارت وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٣م) إلى أن فكر المشاركة المجتمعية يتناغم مع فكر مؤسس النظريات التربوية الذين آمنوا بالديمقراطية في التربية، وهى معيار تقاس به النظم الديمقراطية، وأكد حسن البلاوى (٢٠٠٣م) على ذلك بقوله: " إن المشاركة بمفهومها الديمقراطي تعد حلقات متشابكة، تبدأ شروطها الضرورية من المشاركة في تحديد الهدف وصناعة القرار وما يتلوها من مجالات العمل على تنفيذها ومراقبة تحقيقها، وانتهاء بالمشاركة في الثمرات والعوائد جزءا عادلا " ولهذا أكد هدف " التعليم للجميع " على وجوب المشاركة بين الجانب الوطني والجانب العالمي " Global " وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وغير ذلك من الأطراف المشاركة التي أكدت على أهميتها الإستراتيجية (جوميتين) فهذه المشاركة ضرورية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وللوفاء بالالتزامات الاجتماعية والمؤكدة للحق في التعليم .

وتنطوي المشاركة المجتمعية في التعليم على عملية إعادة الهيكلة التنظيمية بين المستويات الإدارية في وزارة التربية والتعليم، وبالإضافة إلى ابتكار الأشكال التنظيمية التي تربط بين وزارة التربية والتعليم (من جهة) وبين الجهات الحكومية الأخرى المعنية بشئون التنمية الاجتماعية على مستوى المحافظات (من الجهة الأخرى)، وبهذا يتوافق محور المشاركة المجتمعية مع أسلوب اللامركزية ودعم المنظمات الحكومية والأهلية للإدارات التعليمية، وحيال ذلك حددت دراسة محمد جاد الرب وعماد عطية (١٩٩٣م)، ودراسة أيمن عبد الوهاب (٢٠٠٤م)، ودراسة على الشخيبى (٢٠٠٤م)، أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم في: وزارة التربية والتعليم كوسيط رسمي للدولة لتنفيذ السياسة التعليمية- والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمفكرين وأولياء الأمور والهيئات الدولية والجامعات، ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الإعلامية، والمجالس الشعبية المنتخبة – بما تمتلكه من حقوق الرقابة والمتابعة لمؤسسات المجتمع المحلى-ومؤسسات التمويل المحلية والأجنبية.

وترى (الدراسة الحالية)- بناء على ما حددته الدراسات السابقة أن أهم أطراف المشاركة المجتمعية في التعليم وأبرز مجالاتها تبدو متمثلة في:

١- الأسرة بما تتضمنه من والدين وأولياء أمور :

حيث يستمد الآباء وأولياء الأمور أهمية دورهم ومكانتهم من: مسئولياتهم المباشرة عن تعهد أبنائهم بأساليب النمو والحياة والترفيه، ودورهم الرئيسي في التنشئة الاجتماعية، ومن حاجة المؤسسات التعليمية-وبخاصة الأولية منها- لمؤازرة البيت والأسرة لجهودها، من خلال تبادل الآراء والتعاون والمشاركة، للتغلب على ما يواجه العملية التعليمية من صعوبات وما ينتاب مؤسسات التعليم من جوانب قصور .

ولعل أبرز مجالات المشاركة الأسرية في العملية التعليمة تتمثل في: تفعيل مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والاستفادة من رؤيتها نحو واقع التعليم ومستقبله، مع ضرورة تفعيل معالم هذه الرؤية عند محاولة تحسين التعليم أو تطويره، ذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية، وتنظيم الندوات والمؤتمرات داخل المدرسة وخارجها، مع إتاحة فرصة المشاركة للعلماء والمفكرين والمثقفين من أبناء المجتمع المحلى أو الزائرين من خارجه، بجانب مشاركة أولياء الأمور في صناعة القرارات التي تتخذها المدرسة وتهم مصلحة التلاميذ، سواء على المستوى العقلي أو السلوكي أو المهارى، مع ترحيب إدارة المدرسة بزيارات أولياء الأمور في الأوقات المحددة لذلك، وتيسير سبل التواصل فيما بينهم للتعرف على مستوى أبنائهم وسلوكياتهم، هذا بالإضافة إلى حث أولياء الأمور- للأسر ذات المستوى الاقتصادي المرتفع- على التبعات المالية والعينية لمساعدة التلاميذ الفقراء على الاستمرار في المدرسة.

ويضيف على الشخيبى(٢٠٠٤م) – حيال المشاركة الأسرية في العملية التعليمية – المجالات والمشروعات التالية :

- التعاون بين إدارة المدرسة وأولياء أمور بعض الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع في إعداد وتنفيذ برامج يتم خلالها استضافة هذه الأسر لبعض التلاميذ الفقراء خلال عطلة نهاية الأسبوع أو الإجازات الرسمية للترفيه عنهم ورفع جزء من المعاناة النفسية بينهم .

- تنفيذ مشروع " أكفل مصروفات طفل فقير " يتم على أساسه قيام ولى أمر التلميذ القادر ماديا بدفع المصروفات الدراسية لتلميذ فقير زميل لابنه .
- تنفيذ برامج التربية الوالدية بالاستفادة من خبرات التربويين وعلماء النفس والاجتماع، ومن بعض أبناء المجتمع المحلى والمعلمين .

٢- مؤسسات المجتمع المحلى:

وتتضمن مجموعة متنوعة من المؤسسات المحلية وأبرزها: وسائط الإعلام بنوعياتها والمؤسسات النقابية والعمالية والمهنية والأحزاب السياسية وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية، وتكتسب تلك المؤسسات المحلية قوتها من قدرتها على خلق المناخ المناسب والملائم للمشاركة الفعالة والمنتظمة والمستمرة والمؤثرة على فعالية العملية التعليمية على الصعيد المحلى .

وتبدو أهم مجالات مشاركة مؤسسات المجتمع المحلى في العملية التعليمية ممثلة في: تبرع الأفراد والشركات ورجال الأعمال لبناء مدارس حديثة خاصة في المناطق الفقيرة والمزدحمة والنائية، بهدف تخفيف الكثافة العددية بمدارس هذه المناطق والحد مما تعانيه من مشكلات، وتزويد كافة المدارس بالأجهزة والمعدات الحديثة، مع مراعاة تقديم التبرعات المالية والعينية للمدارس للاستفادة منها في تنفيذ الأنشطة والاحتفالات التي تقيمها المدرسة، وكذا الرحلات والمسابقات، بجانب عقد الاتفاقيات بين المدرسة وبعض الشركات والمصانع، والتي يتم بمقتضاها قيام التلاميذ بزيارة هذه المصانع والشركات والتعرف على منتجاتها وآليات العمل بها، مع تقديم هذه الشركات والمصانع لفرص عمل "بعض الوقت" Part – Time Jop لبعض التلاميذ غير القادرين مادياً، لمساعدتهم في الإنفاق على تعليمهم ومتطلبات الحياة،وتفعيل آليات التعاون بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلى – مع تنوعها، وذلك بتوظيف بعض هذه المؤسسات – والمغلقة أثناء اليوم الدراسي – للاستفادة منها كأماكن للتعليم مع مصاحبة المعلمين لتلاميذهم إلى هذه الأماكن مثل: المساجد والكنائس لتكون أماكن يلتحق بها التلاميذ أياما ومواقيت معينة تعلم اللغة العربية والتربية الدينية، مركز الشباب لممارسة حصص التربية الرياضية والأنشطة اللاصفية.

وتضيف دراسة أيمن عبد الوهاب (٢٠٠٤م) ودراسة على الشخيبى (٢٠٠٤م)، حيال مشاركة مؤسسات المجتمع المحلى في العملية التعليمية المشروعات والمجالات التالية:

- تنفيذ الأفراد ورجال الأعمال والشركات " مشروع كفالة التلميذ اليتيم " والذي بمقتضاه يكفل الفرد أو الشركة عددا من التلاميذ اليتامى، وذلك بدفع مبالغ مالية ثابتة شهرية أو سنوية تساعدهم على الاستمرار في المدرسة.
- تنفيذ مشروع " جماعة القيم التربوية " ويتم وفقاً لهذا المشروع تكوين جماعة من أفراد المجتمع الناجحين خلقاً وعلماً ومكانة، يكون دورهم الرئيسي مراقبة سلوك التلاميذ داخل وخارج المدرسة وإصلاحه، خاصة وأن كثيرا من التلاميذ (غالبا) ما يثيرون مشكلات سلوكية مع زملائهم أو مع أفراد مجتمعهم، على أن يكون لأعضاء هذه الجماعة سلطة قضائية تربوية وأن يكونوا موضع احترام وتقدير أفراد المجتمع المدرسي والمحلي.
- تفتح المدرسة أبوابها أبناء المجتمع أثناء الإجازات والفترات المسائية اليومية، لتنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وتعليم مبادئ اللغة العربية والحساب والصحة العامة، وممارسة الأنشطة الرياضية والهوايات وتعليم الحاسب الآلي والإنترنت، هذا بجانب فتح أبواب المكتبة المدرسية للاطلاع والبحث، والاستفادة من ورش المدرسة ومختبراتها في إثراء الهوايات وتنميتها، وإقامة المناسبات الاجتماعية والدينية بالمدرسة والإفادة من عوائدها في تطوير المدرسة .

٣- **الجمعيات الأهلية :**

للجمعيات الأهلية عدة مسميات أخرى (تتحدد) في ضوء الإطار الإجتماعى والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تمارس فيه دورها، فبينما تسمى- في المنطقة العربية وبعض الدول النامية- بالجمعيات الأهلية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات والمنظمات التطوعية الخاصة، تعرف- في الولايات المتحدة الأمريكية- باسم المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations (NGO's) " أو

المنظمات التى تهدف إلى الربح، بينما تسمى- في دول أوروبا الغربية وبعض دول أوربا الشرقية بالمنظمات الاجتماعية أو منظمات الصالح العام" .

وعلى صعيد ما يمكن أن تنهض به الجمعيات الأهلية من دور في مجال الخدمات التعليمية، أشارت دراسة محمد العجمي (٢٠٠٧) إلى أن تحديات القرن الحادي والعشرين قد فرضت على الحكومات حتمية تعزيز دور القطاعات غير الحكومية في التنمية المجتمعية مع ضرورة إبراز ما للجمعيات الأهلية من أدوار بارزة في مجال الخدمات التعليمية، وذلك انطلاقاً من كون الجهود الأهلية والشعبية في مجال التعليم قد سبقت- في وجودها – ظهور التعليم الحكومي، فمنذ عهد محمد على وتسعى وزارة التربية والتعليم في مصر إلى عقد مشاركة مع الجمعيات الأهلية بهدف: تفعيل أدوار هذه الجمعيات في تدعيم قضايا التعليم لسد العجز، نتيجة تقلص الخدمات التعليمية بالمدارس الحكومية ورفع كفاءة العملية التعليمية بها .

وقد وصل عدد الجمعيات الأهلية في مصر إلى (١٦ ألف جمعية أهلية) تدعم هذه الجمعيات بحوالي (٦مليون جنيه) من الحكومة المصرية، كما أن هناك (٨١ جمعية أهلية) تحصل على إعانات خارجية تصل إلى (١٠٠مليون جنيه)، وقد حدد القانون الجديد للجمعيات الأهلية في مصر والصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١ كيفية حصول الجمعيات الأهلية على الإعانات الخارجية، بعد الحصول على إذن وزارة الشئون الاجتماعية .

في ظل هذا المناخ المواتي لمشاركة فاعلة بين الجمعيات الأهلية وبقية التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع المصري تعالت الصيحات منادية باستنهاض المبادرة لدعم قضايا التعليم سواء بالتبرع بالمال أو الأراضي من أجل رفع كفاءة المدارس، وتحسين البيئات الدراسية، ورفع كفاءة الهيئات التدريسية، فأصبحت الجمعيات الأهلية موضع اهتمام الرأي العام، وصارت كافة وسائل الإعلام تنادى بمنح المزيد من الحريات لهذه الجمعيات، فكانت أبرز مجالات مشاركة الجمعيات الأهلية في التعليم والعملية التعليمية ممثلة في:

- إسهام الجمعيات الأهلية في نفقات تمويل التعليم وأجور العاملين بالمدارس، بجانب إنشاء الفصول التعليمية وإصلاح الأبنية وتوصيل المياه والكهرباء وكافة المرافق بهدف توفير بيئة تعليمية صحية.

- دعم الجمعيات الأهلية للمدارس الحكومية القائمة بالفعل لرفع مستوى كفاءة العملية التعليمية بها مع شمول هذا الدعم لعمليات الإصلاح والترميم والتزويد بالأثاث والتجهيزات، وتدريب المعلمين على توظيف أساليب التعليم غير التقليدية وتمويل الأنشطة المدرسية الفعالة .
- توفير فرص وبرامج تعليمية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة والظروف الصعبة وبخاصة أصحاب الإعاقات الذهنية والحركية، سعياً لضمان حق التعليم للجميع، وبنفس الدرجة من الكفاءة والفعالية.
- اهتمام الجمعيات الأهلية بالسعي الدءوب نحو فك أسوار العزلة بين المدرسة ومجتمعها المحلى المحيط بها، وذلك من خلال إنشاء لجان من أولياء أمور التلاميذ والمعلمين والإداريين في محاولة للعمل على مساهمة المؤسسات المحلية في الحد من مشكلات المدارس .
- زيادة روح الانتماء لدى جميع فئات المجتمع وشرائحه الاجتماعية، وذلك من خلال: المشاركة الفعالة في العملية التعليمية وعقد ندوات لأولياء الأمور في المدارس وتفعيل دور مجالس الآباء كوسائط لربط المدرسة بالمجتمع المحلى المحيط بها .

وحيال مشاركة الجمعيات الأهلية في العملية التعليمية، المجالات التالية:

- تقديم البرامج التدريبية الضرورية لرفع كفاءة المعلمين بجانب المساهمة الفعالة في بناء المدارس، وتحسين مبانيها ومرافقها، والارتقاء بمستوى ممارسة الأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية للتلاميذ، وتعزيز مشاركتهم في البرامج المدرسية، بالإضافة إلى تنمية الحوار بين المدرسة والبيئات المحلية المحيطة .
- عقد برامج وندوات للتوعية بمخاطر الأمية على قضية التنمية والمشكلة السكانية، ونشر الوعي بين الأهالي، والعمل على تغيير توجهات الأفراد المتعلمين نحو الوعي الاجتماعي بالأمية، مع العمل على جذب الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية، وتدعيم مكتبات للمتحررين حديثا من الأمية.
- إقامة قنوات من الحوار بين المدرسة والقرية تستهدف: بث الوعي بأهمية التعليم في نفوس أبناء القرية، إثراء عوامل الالتزام بين الأفراد والجماعات نحو النهوض

بقريتهم وترقية جوانب الحياة فيها، بجانب تنمية جوانب الانتماء وتعميق قيم العطاء والتضحية من قبل هؤلاء الأفراد من أجل الصالح العام .

هذا وقد أكد التحليل الموجز لأطراف المشاركة المجتمعية في التعليم على إمكانية تحديد مجالات مشاركة كل من الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلى والجمعيات الأهلية في العملية التعليمية من خلال: تدبير الاعتمادات المالية التي تحتاجها المدرسة للنهوض بمستوى العملية التعليمية والحد من مشكلات المنظومة التعليمية على صعيد المجتمع المحلى، والمشاركة في صناعة القرارات التعليمية على صعيد المدرسة (وبخاصة تلك القرارات المتمركزة حول عدد ساعات وأيام الدراسة، وتقسيم البرنامج الدراسي وبدء المنهج الدراسي، بجانب عقد مسابقات تعيين المعلمين ومديري ونظار المدارس ووكلائها وجميع العاملين، وتنقلات المعلمين والمعاونين والمستخدمين من مدرسة لأخرى وفقاً لسياسة الإدارة المحلية في الإقليم)، هذا بالإضافة إلى توفير كافة المتطلبات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق التواصل المنتظم لتدريب المعلمين والعاملين بالمدرسة وتنميتهم مهنياً .

ولعل ما تضمنه هذا المحور من تحديد إجرائي وتحليل موجز لمفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم وأهم أهدافها، والأسس والمبادئ الواجب مراعاتها لضمان تحقيق تلك الأهداف، بجانب إبراز أطراف ومجالات مشاركة كل طرف يتفق مع ما خرج به عدد من المفكرين خلال السنوات العشر الماضية (١٩٩٢-٢٠٠٢م)، دعما للمشاركة المجتمعية في التعليم باعتبارها السبيل الأنسب لضمان استقلالية المدرسة وذاتية إدارتها.

وهكذا فقد صار ينظر (للمشاركة المجتمعية) في العملية التعليمية باعتبارها إحدى المنطلقات الأساسية لتطوير التعليم، كما أنها تقوم على فلسفة توضح أنه لكي تكون المدرسة ذات فعالية حقيقية يجب أن تندرج في إطار جماعة، حيث تتضمن عملية المشاركة: الشعور المشترك بالهدف والاهتمام المتبادل والتعاون والتفاعل وتتنوع مجالاتها بين: المشاركة في تخطيط البرامج وتحسين التعليم وتقويم النتائج والدعم المتبادل، والمشاركة في الإدارة وصنع القرارات ومتابعة التنفيذ، ولعل النظرة المعاصرة لعملية المشاركة المجتمعية في التعليم تثير تساؤلا قوامه: ما المعالم الرئيسية لواقع

المشاركة المجتمعية في مؤسسات تربية الطفل على صعيد حافظة بورسعيد؟ وهذا ما يجيب عنه الجزء التالي من الدراسة .

تحليل العوامل المؤثرة على واقع الخدمة التربوية لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بمحافظة بورسعيد :

بعد عملية المسح الشامل لمؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بمحافظة بورسعيد وذلك للتعرف على العوامل المؤثرة على الخدمة التربوية ومدى تناسبها مع عدد الأطفال أظهرت البيانات التي تم تجميعها في العام الدراسي٢٠٠٦/٢٠٠٧ ما يلي:

توزيع مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بمحافظة بورسعيد طبقاً لنوعها وتبعيتها يتضح من الجدول رقم (٤) التالي :

جدول رقم (٤)

الحي	رياض أطفال حكومية عربى			رياض أطفال حكومية لغات			رياض أطفال خاصة عربى			رياض أطفال خاصة لغات		
	عدد الفصول	عدد التلاميذ	الكثافة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	الكثافة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	الكثافة	عدد الفصول	عدد التلاميذ	الكثافة
بورفؤاد	١٠	١٥٢	١٥،٢	٢	١٦	٨	٨	٢٣٤	٢٩	-	-	-
الشرق	١٤	٤٧٥	٣٤	٦	٣٠٤	٥١	٢١	٨٣٨	٤٠	٢	١٨	٩
العرب	١٠	٥٢١	٥٢	٩	٣٥٤	٣٩	٦	١٢٤	٢١	٢١	١٩	١٠
المناخ	١٠	٢٧٠	٢٧	٢	٨٠	٤٠	-	-	-	-	-	-
الزهور	٣٣	٩٤٢	٣٩	٤	١٩٥	٤٩	-	-	-	-	-	-
الصواحى	٨	٢٨٦	٣٦	٢	٩٠	٤٥	-	-	-	٤	٧٤	١٤
الجنوب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٨٥	٢٦٤٦	٣١	٢٥	١٠٣٩	٤٢	٣٥	١١٩٦	٣٤	٨	١١١	١٤

يتضح من الجدول رقم(٤) أن ما بين ١٥٣ فصل لرياض الأطفال بجميع أحياء محافظة بورسعيد يوجد بها ٤٩٩٢ طفل بكثافة ٣٣ طفلا، كما يتبين أن حي الجنوب هو الحي الوحيد لا يوجد به أي فصل لرياض الأطفال أي أنه محروم من هذه الخدمة التربوية التي تقدم لطفل ما قبل المدرسة .

ويتضح أيضا أنه من بين ١٥٣فصلا يوجد منها٨٥فصل حكومي عربي بها٢٦٤٦ طفلا بكثافة ٣١طفلا، وعدد٢٥ فصل حكومي لغات بها ١٥٣٩ طفلا بكثافة ٤٢طفلا، أما بالنسبة لرياض الأطفال الخاصة فيوجد ٤٣ فصل منها ٣٥ فصل عربي بها ١١٩٦ طفلا بكثافة ٣٤طفلا و٨فصول لغات بها ١١١ طفلا بكثافة ١٤طفلا .

ومن الجدير بالذكر أن محافظة بورسعيد كلها حضرية ما عدا حي الجنوب عبارة عن مجموعة قرى خارج بورسعيد وهذه القرى حديثة النشأة ظهرت بعد تجفيف جزء كبير من بحيرة المنزلة، ويتبين من الجدول رقم (٤) كذلك أن هذا الجزء محروم من كافة الخدمات المقدمة لتربية طفل ما قبل المدرسة، فلا توجد أى مؤسسة لمواجهة متطلبات تربية طفل ما قبل المدرسة في حي الجنوب .

ويلاحظ أيضا من الجدول أن أحياء بور فؤاد والشرق والعرب أهم الأحياء الراقية في مدينة بورسعيد والخدمة التربوية المقدمة لتربية طفل ما قبل المدرسة فيها جيدة، فنجد أن حى بورفؤاد به ١٠ فصول رياض أطفال حكومية تخدم ١٥٢ طفل بكثافة ١٥ طفلا، وبه ٢ فصل حكومي لغات خدم ١٦ طفلا بكثافة ٨ أطفال، وبه٨فصول رياض أطفال خاصة عربي تخدم ٢٣٤ طفلا بكثافة٢٩طفلا ومن هنا نلاحظ أن حي بورفؤاد يقدم خدمة تربوية على أعلى مستوى مقارنة بالأحياء الأخرى، أما حي الشرق به ١٤فصل حكومي عربي تخدم ٤٧٥طفلا بكثافة ٣٤طفلا وهذه النسبة أعلى من النسب المتوقعة وبه ٦ فصول حكومي لغات تخدم ٣٠٤ طفلا بكثافة ٥١ طفلا وهذا يعطى دلالة على أن حي الشرق بحاجة إلى مزيد من الفصول لرياض الأطفال لغات، ولذلك ظهرت به فصول لغات ٢فصل تخدم ١٨طفلا بكثافة٩أطفال ويوجد به ٢١ فصل خاص عربي تخدم ٨٣٨ طفلا بكثافة ٤٠ طفلا وبذلك نجد أن حي الشرق يحتاج إلى مزيد من فصول رياض الأطفال .

أما حي العرب وهو من أقدم أحياء بورسعيد فيوجد به ١٠ فصول حكومي عربي بها ٥٢١ طفلا بكثافة ٥٢ طفلا، وعدد ٩ فصول حكومي لغات بها ٣٥٤ طفلا بكثافة ٣٩طفلا، أما بالنسبة لرياض الأطفال الخاصة فيوجد ٦ فصول عربي بها ١٢٤ طفلا بكثافة٢١ طفلا و٢فصل لغات بها ١٩طفلا بكثافة ١٠ أطفال، ويتضح أن حي العرب بحاجة إلى مزيد من فصول رياض أطفال لغات لارتفاع كثافة فصول رياض الأطفال

الحكومية لغات، وترى الباحثة أن إيفاد سكان هذه الأحياء الراقية على رياض الأطفال لغات ينبع من إدراكهم لأهمية تعليم لغة أجنبية للأطفال منذ سن مبكرة حيث أن مدينة بورسعيد تتعامل مع عدد كبير من السياح والتجار الذين يمرون من قناة السويس .

أما بقية أحياء بورسعيد مثل المناخ والزهور والضواحي فيوجد بها ٥١ فصل رياض أطفال حكومية عربي تخدم ١٤٩٨ طفل بكثافة ٣١طفلا، كما يوجد بها ٨ فصول حكومية لغات تخدم ٣٦٥ طفلا بكثافة ٤٥ أطفال وهذه نتيجة غير متوقعة حيث أن هذه الأحياء الثلاثة أحياء عشوائية مستوى المعيشة بها أقل من مستوى الأحياء الراقية، كما أن إقبال أهالي هذه الأحياء على رياض أطفال لغات يفوق الأحياء الراقية حيث يوجد في حي الضواحى٤ فصول رياض أطفال خاصة لغات تخدم ٧٤طفلا بكثافة ١٩ طفلاً .

متطلبات تفعيل دورا لمجتمع المدني في توفير مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة بمحافظة بورسعيد :

من خلال ما تقدم يتضح أن هناك ظاهرة سلبية في مجتمعنا المصري، فبالرغم من أن أفراد هذا المجتمع في مجملهم يحبون الأطفال ويرغبون في إنجابهم، ولكنهم تعودوا على أن الطفل أرخص سلعة في الوجود، ولهذا نرى الناس تحتفي بمولد الطفل ولكن إهمال الطفل ووضعه في ظروف صحية وغذائية واجتماعية صعبة لا يهمهم كثيرا، أي أن حب الوالدين للطفل لا يؤدى في كثير من الأحوال أن يكون الأولى بالرعاية في حياة الأسرة لاسيما عندما يكون دخل الأسرة بسيط، ففي ظروف الفقر المدقع لا تبرز تكلفة تربية الطفل وتنشئته، بل أن الطفل يبدأ العمل في بعض المناطق الريفية والأحياء العشوائية الفقيرة في المدن قبل سن السادسة، ولذلك فإن عند مستوى الصفر المطلق لا نفرق بين طفل واحد أو عشرة أطفال لأن نتائج قسم الصفر دائماً صفر أيا كان العدد المقسوم عليه ولهذا يفسر لماذا لا تستجيب الأسرة لتنظيم النسل أو رعاية الأطفال .

وحيث أن مصر أدركت في السنوات الأخيرة ومع مطلع القرن الحادي والعشرين أهمية التخطيط لقطاع الطفولة، وبدأت الدولة تقدم مبادرات في وضع سياسات توفر للطفولة الرعاية الكاملة، ولقد حاول أيضاً رجال التربية أن يقدموا العديد من البحوث والتوصيات لأهمية توفير مؤسسات لتربية طفل ما قبل المدرسة حيث أن السنوات الأولى

من حياة الإنسان حاسمة بل أنها من أهم المراحل في عمره، فالطفل لا يكون أكثر استعدادا في أي مرحلة من حياته أكثر من استعداده في هذه المرحلة، كما أن الطفل لا يصل إلى سن السادسة إلا وقد تكونت قدراته العقلية والنفسية والاجتماعية بقدر كبير... إلخ .

وبما أن محافظة بورسعيد من المحافظات الصغيرة نسبيا والغالبية العظمى تعيش في المجتمع الحضري، كما أن المحافظة بها أكثر من ٢١٤ جمعية أهلية يعمل منها في مجال خدمة الطفولة ٤٥ جمعية، وهذه الجمعيات منتشرة في ضواحي المحافظة السبعة، ولذلك يمكن أن يبرز دور المجتمع المدني متمثلاً في هذه الجمعيات بإنشاء رياض الأطفال بهذه الأحياء وإدارتها لتخفيف العبء على الدولة ولترفع من مستوى تقديم هذه الخدمة.

وحيث أن محافظة بورسعيد بها حوالى٥٥٦٧٥٣ نسمة عام ٢٠٠٧م وسيصل هذا العدد إلى حوالي ٩٨٧٦٢ نسمة عام ٢٠١٧م طبقاً لدراسة قامت بها إدارة الإحصاء بمحافظة بورسعيد عام٢٠٠٧م، وذكرت الدراسة أيضا أن معدل الزيادة السنوية للسكان حوالي ٩١٦٧ نسمة، وبذلك تكون محافظة بورسعيد بحاجة إلى مؤسسات جديدة لتربية طفل ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) بما يتناسب مع هذه الزيادة السكانية، ومع ما تهدف إليه الدولة بتحقيق نسبة استيعاب كاملة للأطفال من سن ٤-٦ سنوات داخل رياض الأطفال .

وحيث أن محافظة بورسعيد بها عدد ٤٥٣ فصلاً تستوعب ٤٩٩٢ طفلا في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهذه النسبة تمثل حوالي ٢٥% من إجمالي عدد الأطفال في المرحلة العمرية٤-٦سنوات، وهى تعد نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل للاستيعاب على مستوى الجمهورية في نفس العام والذي بلغ١٨% تقريبا، وللحفاظ على نفس معدل الكثافة بفصول رياض الأطفال بمحافظة بورسعيد في العام الدراسى٢٠١٧م وهو العام المستهدف والوصول بنسبة الاستيعاب إلى ١٠٠% كما هو مخطط من قبل الدولة، نجد أن محافظة بورسعيد تحتاج إلى ٤٥٩ فصلا جديدا، أما إذا أردنا أن نرتفع بمعدل نسبة الاستيعاب لتصل إلى ٢٠ طفل لكل فصل دراسي فنحن بحاجة إلى ما يقرب من ٢٧٥فصل

إضافي، وبذلك يصل عدد الفصول المطلوبة بالمحافظة لرياض الأطفال عام ٢٠١٧م إلى ٧٣٤ فصلا بنسبة استيعاب ١٠٠% وكثافة ٢٠طفلا في الفصل الواحد .

ويمكن تحقيق تفعيل دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في توفير مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة من خلال:

١- يتم تكون اتحادات وشراكات بين الجمعيات الأهلية داخل محافظة بورسعيد، يتولى توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء هذه المؤسسات .

٢- تحفيز رجال الأعمال داخل المجتمع البورسعيدي للمساهمة في بناء هذه المؤسسات عن طريق الإعفاء من الضرائب، أو كتابة أسماؤهم على هذه المؤسسات، أو منحهم مميزات أخرى تكون حافزا لهم على الاستمرار في هذه المساهمة .

٣- إذكاء جور المجلس القومي للمرأة في بورسعيد في هذا المشروع، بما له من إسهامات واضحة في هذا الميدان، وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة، للاستفادة من الدعم المعنوي الذي تقدمه قرينة رئيس الجمهورية لهذه الجهات في تنمية ورعاية الطفولة في مصر .

٤- منح الجمعيات الأهلية العاملة في رعاية الطفولة قدرا من الحرية والاستقلالية في تدبير الموارد اللازمة لتمويل لإنشاء هذه المؤسسات طالما كان ذلك في الإطار التشريعي والقانوني الحاكم لعمل هذه الجمعيات، تشجيعيا لها على القيام بدورها الواضح والمأمول في هذه المجال .

٥- القيام بحملة إعلامية داخل مناطق وأحياء محافظة بورسعيد المختلفة لتدعيم جهود هذه الجمعيات، وتوعية أفراد المجتمع البورسعيدي بهذه الجهود، لما يستطيع أن يلعبه الإعلام في هذا الجانب المهم .

٦- الاستفادة من جهود الشباب البورسعيدي في تدعيم حملة إنشاء مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة، وذلك بتشجيعهم على الانضمام كأعضاء فاعلين في أنشطة الجمعيات الأهلية في محافظة بورسعيد .

المراجع والهوامش

١- أيمن السيد عبد الوهاب: المجتمع المدنى وقضية الإصلاح فى الوطن العربى، كراسات استراتيجية، السنة السابعة عشر، العدد ١٨٠، أكتوبر٢٠٠٧ ، ص٥

٢- وزارة التربية والتعليم: مشروع مبارك القومى: إنجازات التعليم فى ٤ أعوام، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩

٣- وزارة التربية والتعليم: الاهتمام بالطفولة المبكرة فى مصر، ٢٠٠٨/٧/١٤

At web site http://moe.gov.jo/learn/HTML/page2-4htm

٤- سامح جميل عبد الرحمن: المشاركة الأهلية فى التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية: دراسة حالة بمدينة ملوى، مجلة البحوث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مجلد(٢٤)، عدد(٣)، ص ص ٢٣٦ – ٢٤٩ .

٥- عايدة أبو غريب: المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم في الدول النامية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الأول" مستقبل التعليم بين الجهود الحكومية والخاصة"، بالتعاون بين كلية البنات جامعة عين شمس وأكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم، ٢٥-٢٦ يونيه٢٠٠٢، ص ص ٤٥٣-٤٧٥ .

٦- رسمى عبد الملك رستم ومنى صادق: تفعيل دور المشاركة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية٢٠٠٣، ص ص ١- ١٩٦ .

٧- حنان إسماعيل أحمد: رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم المجتمعى للفتيات فى مصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد٢٨، الجزء٤، ٢٠٠٤، ص ص١- ١٧ .

٨- على السيد الشخيبى: المشاركة المجتمعية في التعليم (الطموح والتحديات)، المؤتمر العلمي السنوي" أفاق الإصلاح التربوي في مصر"، كلية التربية جامعة

المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، ٢- ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ٢٦٣ – ٢٨٥ .

٩- المتولي إسماعيل بدير: المشاركة المجتمعية في التعليم، دراسة حالة لإحدى المدارس التعاونية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ٥٩، سبتمبر ٢٠٠٥ .

١٠- عبد الرحمن أبو المجد رضوان وناجى عبد الوهاب هلال: المشاركة المجتمعية في التعليم في ضوء فكرة مجالس الأمناء والآباء والمعلمين – دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الرابع (الدولي الأول) لكلية التربية بقنا " جودة كليات التربية والإصلاح المدرسي"، الجزء٣، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٤ -٥ أبريل ٢٠٠٧ .

11- Ellis, Debbie (2000): Improving Student Success through School, Family and Community Partnership "Where do we go from here?

12- Hogan, Richard (2000) " shared Decision0making Principals Facilitative Leadership and Teacher sense of Efficacy, Dis. Abs. Int, Vol. 6, No.6, P.2133A. 13- Epstein, Joyce (2001) : School, Family, and Community Partnerships: Preparing Educators and improving Schools U.S. Colorado. Eric No. ED 4622 .

13- Epstein, Joyce (2001): School, Family, and Community Pattnerships: Preparing Educators and improving Schools U.S Colorado .Eric No. ED46322

14- Sanders, Mavis G. (2003): Community Involvement schools: Eric No. EJ 6740 .

١٥- حسن محمد حسان: طفل ما قبل المدرسة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠٠١، ص ص ٧ – ٢٠ .

16- Spyes Doxinds , (ed). The Child in the World of tomouow, A Windows in the future, Pergaman press, U.S.A,1999. PP. 20-23.

17- Ibid, PP. 23 – 25 .

١٨- أحمد كمال عاشور: بعض القضايا والاتجاهات في التربية قبل المدرسة، حولية كلية التربية، جامعة قطر، السنة٣، العدد ٣، ١٩٨٨، ص٢٩ .

١٩- على شلتوت: موضوعات جديدة في ميدان التربية من مدارس الحضانة حتى الجامعة، دار القلم، الكويت، ١٩٨٤، ص٥٤ .

٢٠- صفية عبد الرحمن: دور التربية الحركية في تنشئة الطفل، من بحوث الحلق النقاشية حول موضوع التعليم مع رياض الأطفال، القاهرة، ٢٤-٢٥ يونيو ١٩٨٦، ص١١٩.

٢١- عواطف إبراهيم محمد: تربية الطفولة من مصر والخارج، طنطا، مكتبة سماح، ١٩٩٧ ص ٤٩ .

٢٢- المرجع نفسه، ص١٢٩ .

٢٣- وزارة الشئون الاجتماعية، كتاب دورى ١٠ فى ١٩٦٩/٧٧/١٢ فى شأن تنظيم الإشراف على دور الحضانة .

٢٤- هيوستن واطسون: ثورة العصر – بحث فى فلسفة السياسة والاجتماع، ترجمة: محمد رفعت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، ص١٠٥ .

٢٥- أحمد فتحى سرور: مرجع سابق، ص٧، ص٢٨ .

٢٦- نازلى صالح: مرجع سابق، ص٥٨، ص٩ .

٢٧- علية فرج: التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، الانجلو المصرية، القاهرة، ص ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .

٢٨- عواطف إبراهيم محمد: مرجع سابق، ص٣٥ .

٢٩- حسن محمد حسان: مرجع سابق، ص٣٥ .

٣٠- محمد سيف الدين فهمى: التخطيط التعليمى، ط٣، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥ .

٣١- محمد أحمد الغنام: مقدمة في التخطيط التربوي (مجموعة مقالات ومحاضرات في التخطيط التربوي)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، ١٩٧٥، ص٣٣ .

٣٢- محمد أحمد الغنام: مرجع سابق، ص١٠٨ .

٣٣- حسن محمد حسان: مرجع سابق، ص٤٥ .

٣٤- نازلي صالح: مرجع سابق، ص٥٠ .

٣٥- محمد سيف الدين فهمي: مرجع سابق، ص٦٧ .

٣٦- محمد حسين العجمي: المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ٨٥ .

37- World Education Forum, Dakar, Senegal, 26-28 April 2000, Education for All 2000 Assessment, Thematic Studies, Reason for Hope.

The Support of NGOs, of Education for All, UNESCO.

38- Salwa Al-Amri: The Fourth Annual Report of Arab NGOs2004, Empowerment of Women, Cooperation between the Arab Network for NGOs and the Arab open University, Kuwait-December 2005 .

٣٩- رسمي عبد الملك ومنى صادق: مرجع سابق، ص ص ١٣٣ – ١٣٨ .

٤٠- على السيد الشخيبى: مرجع سابق، ص٢٧٩ .

٤١- وزارة التربية والتعليم: مشروع إعداد المعايير القومية للتعليم، مطابع الأهرام، القاهرة، ص١٣١ .

٤٢- حسن البيلاوى: معايير جودة العمليات التعليمية وسبل التعاون بين الوزارات والجمعيات الأهلية، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ص ١٣ – ١٤ .

٤٣- محمد جاد الرب وعماد عطية: أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها في حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية، مجلة كلية التربية بأسوان، جامع أسيوط، ١٩٩٣، ص ٤٢٠ – ٤٢٥ .

٤٤- أيمن السيد عبد الوهاب: مرجع سابق، ص١٦ .

٤٥- على السيد الشخيبى: مرجع سابق، ص ص ٢٨١ – ٢٨٢ .

٤٦- محمد حسنين العجمي : مرجع سابق، ص ص ١٠٣ – ١٠٧ .

٤٧- محافظة بورسعيد: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء، قطاع الشئون الاجتماعية، ص٣٩ .